

السني بانقا

اضواء على
النظام القبلي
والأدارة في السودان

المطبعة الحكومية
الخرطوم
١٩٦٠



★ تخرج من جامعة الخرطوم عام (١٩٥٤)

★ يشغل الان وظيفة مساعد مفتش بوزارة الداخلية •

★ كتب عدة مقالات وترجم بحوث عن الحكومة المحلية عندما

كان ببلدية الخرطوم (٥٦ — ١٩٥٧) •

★ كتب عن « الرشايعة » كمحاولة لدراسة القبيلة السودانية

(١٩٥٩) •

★ ويعالج هذا البحث الاخير العلاقة بين الادارة والنظام القبلى

من خلال الازمنة التاريخية المتعاقبة ويكشف عن حصائص

هذين النظامين واثرها على الحياة السودانية (١٩٦٠) •

الاستعلامات

طبع بالطبعة الحكومية بالخرطوم

السني بانقا

اضواء على
النظام القبلي
والأدارة في السودان

مقدمة

ليس هذا بحثا منفصلا عن قبائل السودان ونظام الادارة ولا دراسة لفصيلة بعينها ولكنه ملاحظات عامة عن الادارة وعن الخصائص المشتركة بين قبائل السودان الشمالى التى يجمعها تراث تاريخى موحد ولغة ودين واحد واثر هذا النظام القبلى على الحياة السودانية .

اما القبائل فى الجنوب فلم اتعرض لها لان ذلك يتطلب بحثا تفصيليا لكل قبيلة بمفردها وذلك لان السمات المشتركة التى اشترت اليها سابقا لا تتوفر بينهما مما لا يساعد على دراسة مجملة وتدوين ملاحظات عامة عنها .

كذلك لم اتعرض لنظام الحكومة المحلية عند التحدث عن نظام الادارة فعلى الرغم من ارتباط الحكومة المحلية فى السودان بالنظام القبلى الا انها تختلف عن النظام القبلى فى الاساليب والنظريات لذلك تتطلب بحثا منفصلا خارج هذا الموضوع .

واخيرا يسعدنى أن أذكر باننى استنفدت كثيرا من دراسة استاذى الكبير الدكتور مكى شبيكه واءاء المفكر العالم الدكتور سعد ماهر حمزه عن النظام القبلى فى كتابه (التنمية الاقتصادية والجمود الاجتماعى)

فلهما شكرى وتقديرى .

السنى بانقما

المحتويات

صفحة

- (١) مملكة الفونج
- الوضع القبلى فى عهد مملكة الفونج - شيخ القبيلة • ١
- الحياة الاجتماعية • • • • • ٤
- (٢) العهد التركى
- القبيلة فى العهد التركى • • • • • ٧
- شيخ متواضع وحاكم مستبد • • • • • ١١
- (٣) المهدية
- كيف ساعد النظام القبلى على نجاح الثورة المهدية ؟ • ١٥
- كيف أدى النظام القبلى الى انهيار حكم المهدية ؟ • ٢١
- (٤) سياسة الحكم البريطانى ازاء الوضع القبلى
- الحكم الاتوقراطى المباشر - الحكم غير المباشر -
ونظرية الادارة الاهلية - نظام الضرائب - نقد الادارة
البريطانية - القواعد النظرية للادارة البريطانية
- (٥) من آثار النظام القبلى على الحياة السودانية
- الفرد بين المسئولية الاجتماعية والنزعة القبلية - الاسرة • ٥١
- الروح الحربية - العداوة بين الحضر والبدو - القبيلة
والدولة - العادات والتقاليد - الاختلاط والامتزاج -
عدم الاستقرار - أسس العدالة فى المجتمع القبلى •

تطور النظام القبلى فى السودان الشمالى

المراحل التاريخية : -

رأينا ان تتبع التطور القبلى خلال الفترات التاريخية حتى نستطيع ان نبدى ملاحظتنا عن الخصائص العامة لهذا النظام فى الازماعات السياسية والاجتماعية المختلفة فالنظام القبلى يلعب دورا اساسيا فى الحياة السودانية ويتأثر بالظروف والملابسات التى تمر بالقطر فى الحقب التاريخية المتعاقبة ويعتبر من المظاهر الاجتماعية الهامة التى تستحق العناية والدراسة من المختصين الذين يرغبون فى معرفة التيارات الخفية والعوامل المختلفة التى تسود هذا المجتمع *

الوضع القبلى فى عهد مملكة الفونج

شيخ القبيلة

شيخ القبيلة الذى يمثل رأس الرمح فى المجتمع القبلى يحتفظ اليوم تقريبا بصفاته التى كان يتصف بها فى الزمن السالف *

شيخ القبيلة الذى يمثل رأس الرمح فى المجتمع القبلى يحتفظ المملكة تقوم على اساس وحدة قبلية ويرأسها شيخ يعلى الككر « العرش » ويصل الى مكان الزعامة والشهرة بالوراثة ولكن فى الاغلب بمقدرته فى قيادة القوم فى الحروب وبكرمه وعطفه على افراد القبيلة وغالبا ما يقع الاختيار على الابن الاكبر الا اذا ثبت عدم اهليته فعند ذلك يتم اختيار ابن اخر من ابناء المتوفى او أحد ذوى القرابة *

وافراد القبيلة يدينون بالولاء لشيخهم وهو الاب الاكبر الذى
يرعى مصالح الجماعة ويحفظ الانساب وله اختصاصات اخرى مثل
كفالة الامن والاشراف على سلامة الابار وجباية الضرائب وهو الذى
يقرر متى تضرب القبيلة خيامها ومتى تشد الرحال وهو يتولى اكرام
الضيوف *

ويتصف الشيخ أو الملك بالتواضع وياكل ويلبس كما ياكل افراد
القبيلة وقد ذكر «وادنجتون» أن «طمبل» ملك ارقو كان يرتدى قميصا
واحدا فاذا ماغسل القميص ليحف مكث الملك فى حجرته لا يفارقها الى ان
يرتديه مرة ثانية *

وليس لهم ابهة الملك ولاعظم السلطان ونلاحظ ان صفة التواضع تلازم
المشايع الى يومنا هذا فنجد ناظر القبيلة ومشايخها حتى ولو كانوا من
المتعلمين يجلسون على الارض مع قومهم وياكلون ويلبسون مثلهم
ويتبعون تقاليدهم وعاداتهم والا اعتبروا خارجين عن القبيلة وهذا مما
يجلب لهم عدم الطاعة والاحترام * وكان الشيخ فى عهد مملكة الفونج والى
اليوم يلبس ثوبا ابيض خفيفا ملائما للطقس ليقيه لفحة الحر بالنهار
وزمهرير البرد بالليل وهو مصنوع من القطن الذى تعودوا زراعته
بايديهم وكان يسكن نفس المنزل الذى يسكنه اليوم سواء ان كان من
القش او الشمل او القطاى وياكل العصيدة المصنوعة من الذرة وأدام
من اللحم والمرق *

وبالاختصار فالشيخ هو المحور الذى تدور حوله القبيلة وهذا
ما يسمى بالنظام الابوى (Paternal System) وهو نظام تتمخض
عنه عقلية وفكرية من نوع خاص فالافراد يشعرون بانهم فى حماية القبيلة
وان القبيلة مسئولة عنهم ادبيا وماديا ، مسئولية جماعية وفى ذلك يقول
المستر « برى » فى كتابه : (The Productivity of African Labour)

« ان الفكرة الهامة التى تدور بخلد سكان البانتو ليس هى الرغبة فى الحرية الفردية وانما هى الاحساس بنوع من الامن والطأنينة التى تؤمن حياتهم الاقتصادية والمادية وتبعد عنهم شبح المجاعات وتضمن لهم المستقبل فى حياة افضل مع أسرة فى زمن الشيخوخة »

وكان الفرد فى عهد مملكة الفونج لا يترك قبيلته ويهاجر الى قبيلة اخرى وذلك لان مطالب العيش بسيطة فلا داعى لان يترك قبيلته وقد تمتنع القبائل الاخرى عن قبوله او مصاهرته *

الحياة الاجتماعية داخل القبيلة

فى عهد مملكة الفونج

أحدث زوال الدولة المسيحية وتملك الفونج والعبدلاب تغييرا فى ملامح الحياة الاجتماعية فى السودان • وأبرز مظاهر هذا التغيير كان يتمثل فى المظاهر الاسلامية والصبغة العربية التى بدأت تغزو اطار المجتمع وتنفذ الى صميم الحياة • ففى عهد مملكة الفونج أنتشر الدين الاسلامى وعمت الثقافة العربية الاسلامية •

ولم يبدأ هذا الغزو فى نفس الوقت الذى سيطر فيه الفونج وأنما سبقه بأكثر من قرنين من الزمان ، منذ هجرة الرعيل الاول من علماء المسلمين والمتصوفة فى فجر الاسلام ووجدت هذه الدعوة أستجابة قبل أن توجد مملكة الفونج وعندما سيطر الفونج كان تأثيرهم بالدعوة قد مهد لانتشارها فكنت ترى فى أجزاء متفرقة من السودان دور العلم وخلوى القرآن تنتشر والناس تسابقون لينهلوا من هذا المورد الجديد • وقد تخرج فى ذلك الوقت عدد كبير من أبناء السودان فى هذه المعاهد والخلوى وصاروا بدورهم ينتشرون واكتسبوا علما ومعرفة وانتشر هؤلاء فى جميع قرى السودان وكانت منزلتهم من نفوس المواطنين منزلة عالية الامر الذى جعلهم يسيطرون على الكثير من نواحي الحياة فمسائل الزواج والطلاق العبادات كان مرجعها هؤلاء وسهرات القرية بما تحفل به من أذكار ومدائح كان يهيمن عليها هؤلاء وبأختصار فان ملامح الحياة الاجتماعية ابان حكم الفونج كانت تصطبغ بالرواء العربى الاسلامى •

والى اليوم نشاهد بيوت العلم من المجاذيب منتشرة فى بعض اماكن السودان فى الشمال والشرق والان يسكن بعضهم على ضفاف نهر عطبرة ففى قرية (الادرقاوى) على نهر عطبرة يعيش جماعة من المجاذيب ولهم

خلاوى لدراسة القرآن يؤمها الطلاب من سكان البجا لتلقى مبادئ
لقرآن والكتابة وحفظ القرآن والاحاديث ولهذه الخلوة مكتبة غنية
نضم عددا من الكتب الدينية والصوفية ويعتبرها الطلاب مراجع لدراساتهم
ومن الخلاوى والمساجد المشهورة فى شرق السودان مسجد (ودحاشى) •

وصفوة القول فقد كانت الحياة الثقافية داخل القبيلة العربية
المسلمة فى عهد مملكة الفونج ولا تزال تعتمد على دراسة القرآن والشرعية
عن طريق مشائخ الطرق الصوفية •

فدراسة العقائد والاديان من الناحية الاجتماعية هامة جدا لتفهم
الوضع القبلى وللتعرف على المجتمعات البدائية واساليبها فى الحياة •
وقد قلنا فى دراستنا عن الرشيدة ما ياتى :-

(ان الدراسات الاجتماعية لا تكتمل صورتها الا اذا تعرفنا على
جميع اوجه النشاط الانسانى واثرها عند الجماعات والافراد)

فالديانات والعقائد تلعب دورا هاما فى حياتهم وهى الرابطة بين
الانسان والقوى المطلقة فى عالمه الروحى الملىء بالغيبيات وتخلق هذه
الرابطة طبقة من الناس تقوم بدور الوساطة بين العبد وربّه وتفسر له
ارادة الرب •

(والاشارة لهؤلاء الوسطاء هامة جدا فهم يؤثرون على المجموعة
بنفوذهم الروحى فكثيرا ما يقاومون الاصلاح الاجتماعى زاعمين انه
مضاد لارادة الله رغم ان الاديان السماوية تنادى به وتشجعه) •

(فدراسة الاديان والمعتقدات ضرورية من الناحية الاجتماعية
خصوصا فى مجال الاصلاح والارشاد فمثلا من السهل ان تقنع الرشيدى
المسلم بان النظافة من الايمان وان من واجب المسلم ان يتقى الامراض
وبذا يستطيع ان يدرك قيمة الارشادات الصحية ويعمل بها)

وعلاقة الطرق الصوفية واثرها على الوضع القبلى فى السودان
مهمة من الناحيتين السياسية والاجتماعية . فقد اعتمدت السياسة فى
السودان على الطوائف الدينية والطرق الصوفية مستغلة نفوذ رؤساء
الطوائف الدينية لجذب مجموعات القبائل - وقد عمدت الاحزاب
السياسية لكسب تأييد القبائل عن طريق استغلال الشعور الدينى وقد
اثرى الطرق الصوفية على الوضع القبلى فى السودان ومن المعلوم ان
الوحدة القبلية قوية ومتينة ولكن بعد تسرب الطرق الصوفية داخل
القبيلة اخذت تنخر فى عظام القبيلة وتضعف من شدة عصبيتها مما ادى
الى خلق نوع من الترابط الروحى بين القبائل المختلفة .

نخلص من ذلك ان النظام القبلى فى عهد مملكة الفونج لم يتغير
تغيرا كبيرا الى يومنا هذا فى السودان الشمالى خصوصا بين القبائل
المسلمة فنجد نفس الصفات التى يتصف بها شيخ القبيلة وسبل معائشهم
لم تتغير كثيرا - كذلك لا نجد تغييرا فى ثقافتهم وهذا مرده الى ان
المجتمع القبلى قد تغلب عليه صفة الثبات والركود وليس معنى ذلك انه
لا يتطور اذ ليس هنالك ظاهرة اجتماعية لا تقبل التطور ولكن الاختلاف
فى الدرجة والكيفية ففى المجتمعات القبلية يسير التطور ببطء شديد .

ويرجع السبب فى هذا الى ان العوامل الاقتصادية ووسائل الانتاج
داخل القبيلة لم تتغير طول الزمن خصوصا التى يقوم اقتصادها على
الرعى وتعتمد فى حياتها على المرعى والماء وتترحل طلبا لذلك .

لهذا السبب نجد ان القبيلة منذ فجر التاريخ لا تختلف خصائصها
العامة عنها اليوم .

التحولات التى طرأت على المجتمع القبلى فى الحكم التركى

كانت القبيلة فى عهد مملكة الفونج يحكمها ملك او شيخ وهو احد افرادها الذى وصل الى درجة الملك اما عن طريق الوراثة او بمقدرته على قيادة القوم وكرمه وعطفه على القبيلة .

وذكرنا ان من اهم مميزات هذا الملك صفة التواضع وهو الاب الاكبر للقبيلة وراعيها وكانت تدفع له الضرائب والجمارك ولم تكن هذه الضرائب باهظة وكثيرا ما كانت بعض القبائل تتفادى دفعها ولم يكن عليها ضغط فى ذلك ولم يسمع فى ذلك العصر بهجرة افراد القبائل الى جهات اخرى بسبب دفع الضرائب لهذا السبب كان من اهم خصائص عهد الفونج ان الوحدة القبلية كانت قوية ومتمينة رغم الحروب التى كانت تنشب بين القبائل من فترة لآخرى .

وبالاختصار كان عهد مملكة الفونج عهد استقلال قبلى فالملك هو شيخ القبيلة — فما الذى طرأ على هذا الوضع اثناء الحكم التركى ؟

قبل ان نجيب على هذا السؤال يستحسن فى البداية ان نشير الى مميزات الحكم التركى والدولة العثمانية فى ذلك العهد .

يقول (بروكهاردت) فى كتابه « الدولة والنظم الاقتصادية » تعريب الدكتور راشد البراوى ما ياتى :—

« يطلب الباب العالى الموارد ولاشئ سواها — ولكى يتسنى للباشا اشباع هذه الحاجة تراه يعمد الى ارهاق الشعب ويضع على عاتقه الاعباء الثقالة اما الباشا الذى يريد خيرا بالشعب ويقنع بالايثار العام فانه يجلب على نفسه دون ريب سخط مليكه لا لانه عادل وانما لان عدالته تمنعه من النهب ومن ثقل جانب ما ينهب الى الديوان واذا اراد الباشا

ان يبقى على نفسه فليس امامه من سبيل الا ان يسلم في صمت رعاياه
البائسين الى عصا المستبد • وكان الارتقاء عن طريق الرشوة والسرقة •
فكانت الرشوة الطريق الى قلب السلطان وكان الباشا الذي يريد خيرا
للشعب يجلب على نفسه سخط مليكه »

يتبين من كل ذلك ان الحاكم التركي اهتم اول ما اهتم بسلب
مقدرات القبائل وارهاقها بالضرائب الفادحة التي لم تتعودها في عهد مملكة
الفونج •

فقد بلغت الضريبة في السودان في عهد الاتراك ان يدفع صاحب
الجمار خمسة ريال وكذلك صاحب الشاة - ومن المؤسف ان الحكام
الاتراك اجانب لا يعرفون احوال الناس ولم يهتموا بمعرفتها ودراستها
فكانوا يعاملون السكان كما يعاملون الرعايا المصريين دون ادنى اعتبار
لاختلاف الاوضاع وتباين الظروف وهذا مما يدل على ان الحاكم
التركي رغم انه استعماري شنيع الا ان الدولة العثمانية ما كانت لها
سياسة او فلسفة تحكم بها مستعمراتها فكانت السياسة واساليب
الحكم تتغير وتتبدل حسب مشيئة الحاكم ووفق ارادته •

ومما يدل على عدم معرفتهم باحوال القطر الذي يحكمونه فانهم
كانوا يطالبون السكان بدفع الضرائب تقدا مع العلم بان اغلبية اهالي
السودان تتعامل بالذرة والدمورية بدلا من النقود والريالات المتبادلة
بين الناس قليلة ولا توجد اسواق كافية لبيع السلع •

ادى ادخال الضرائب بهذه الكيفية وارهاق الناس بها وسوء طريقة
تحصيلها ، أدى هذا الى تغيير في الوضع القبلي • فبعد ان كانت القبائل
تحارب فيما بينها وتستعدي بعضها البعض حصل ان توجهت هذه الطاقات
الحربية ضد المستعمر الجديد واساليبه التي لم يألفوها من قبل فبدأت
بعض القبائل تفكر في الثورة نتيجة لذلك •

ففى اثناء غياب اسماعيل باشا فى غزوته لجبال الصعيد اتفق محمد سعيد افندى وكيله والمباشر حنا الطويل على فرض الضرائب فسجلوا القرى ووضعوا ضرائب باهظة لم يألفها الناس من قبل .

وازاء ذلك الموقف الشاذ تخمرت فكرة الثورة والاتقضاى على الحكومة وقد اشاعوا فيما بينهم ان الباشا قد قتل فى الجبال فشعر المعلم حنا بما يضره السكان من كراهية وبغض للحكومة وعندما شعر اسماعيل باشا بروح الثورة اخذت تدب فى عروق الشعب عمل لتخفيض الضرائب وادخلت فيما بعد تحسينات فى طريقة جباية الضرائب فكان ينتخب اهالى كل قرية شيخا من بينهم يجمع ما ربط عليهم من مال ويؤديه الى شيخ كبير من المواطنين يتبعه وان لم يرضوا التبعية له فيؤدون المال للمديرية راسا وطلب الى المشايخ احصاء السواقى والاطيان وتثبت هذه بعد ان تراجع من المديرية وكان التحصيل فى اوقات الحصاد ويقدم للشيخ نظير خدماته مكافأة مالية .

ويجرى ربط الاموال سنويا فى جمعية بدار المديرية من اثنى عشر شيخا الى اربعة وعشرين فتبحث الطرق التى بها تدفع وطريقة تقسيمها وكما لهم ان ينظروا فى شئون المديرية باكملها .

أولا : نلاحظ ان ثورة القبائل على الضريبة ونظام تحصيلها قد اجبر الحكام الى تغيير اساليبهم فبعد ان كانت الضرائب تحصل بواسطة الاورطة العسكرية فى قوة واستبداد اصبحت تحصل بواسطة الاهلين انفسهم عن طريق مشائخهم ويمكننا بذلك ان نعتبر هذه الخطوة نواة الحكم غير المباشر الذى سلكته الادارة البريطانية فيما بعد بتولى مشايخ القبائل بعض من السلطات واشراكهم فى الادارة والى اليوم لا نجد تغييرا كبيرا فى تحصيل الجزية والضرائب بواسطة المشايخ والعمد .

ثانيا : نلاحظ ان افراد القبائل فى عهد الفونج لم تكن تترك قبائلها وتهاجر الى اماكن اخرى اللهم الا رحيل القبيلة باجمعها طلبا للمصرى والماء ولكن فى العهد التركى اصبحت الوحدة القبلية اقل تماسكا وذلك بسبب ارهاق الافراد بالضرائب الباهظة وازاء هذا الموقف ترك بعضهم قبيلته وفر ملتجئا بالحشة وهرب اخرون من مديريتى دنقلا وبربر .
بعد ان وضعت ضريبة باهظة على الساقية بلغت ست جنيهات ونتيجة لذلك ترك المزارعون سواقيهم معطلة ورحلوا الى الجنوب واشتركوا فى تجارة النيل الابيض وبحر الغزال وصار الرجل من الجعليين والدناقله لا يشاد بذكره الا اذا ترك زراعة الارض والتحق بكبايات بحر الغزال واقتنى المال والرقيق وغامر وخاطر من اجلهما والى اليوم نجد جماعات منهم منتشرة فى بقاع السودان المختلفة .

ثالثا : ادخل نظام الامن على الوضع القبلى فى زمن الاتراك وقد كانت من قبل الحروب تنشب فيما بين القبائل لابطسب الاسباب فقد كان دخول قبيلة فى ارض الاخرى او تعديها على مياها سببا كافيا لقيام المنازعات والحروب ولكن فى عهد الاتراك كان لابد للحاكم الاجنبى من ان يشيد دعائم حكمه على اساس متين حتى يستطيع ان ينفذ الاهداف والاعراض التى جاء من اجلها ولا يمكن أن يتم له ذلك الا اذا أخضع القبائل وسيطر عليها سيطرة تامة حتى يتمكن من تحصيل الضريبة وسلب مقدرات البلاد من محاصيل زراعية وثروة معدنية وحيوانية وطاقات بشرية ولهذا اهتم الاتراك اهتماما بالغاً باستتباب الامن وتنظيم الادارة .

شيخ متواضع وحاكم مستبد

ذكرنا فيما سبق ان الملك فى عهد الفونج هو شيخ القبيلة وابوها الاكبر ويمتاز بالتواضع ولين الجانب وحسن معاملة افراد قبيلته وليست له ابهة السلطان ولا صولجان الملك وهو فرد من افراد القبيلة يعمل لرعايتها وحمايتها ولكن قد تغير هذا الوضع بعد الفتح وجاء غاصب جديد مستبد مرتش يمتاز بالصلف والكبرياء - اذل افراد القبائل وارهبهم وعاملهم معاملة العبيد الارقاء وكان الحاكم عندما يخاطب الناس عن طريق الولاة يقول « بلغوا عبيد بابنا العالى » وهو نفس السلوك الذى كان السلطان يعامل به الولاة والرعايا فالسلاطين حينما يخاطبون الولاة يقولون :

« اما بعد فقد رأت ارادتنا السنية الشاهنية - فاذا اردت اكتساب رحمتنا الملوكية فتعال الى اعتابنا واقسم على طاعتنا والاخلاص لنا »
وليس ادل على هذا الصلف والكبرياء والغطرسة من المقابلة التى نمت بين الملك نمر واسماعيل باشا عندما طلب الاخير من الملك نمر والمساعد ان يحضرا من النقود والماشية والجمال ما يقدر بنحو العشرين الف جنيه ليقدمها هدايا ارضاء لوالده ولكن قد دهش الباشا عندما أبدى نمر - اعتراضه فى لغة قوية وما كان لنمر ان يخاطب بغير هذه اللغة وهو لم يتعود هذا الصلف وخصوصا من شاب مغرور كاسماعيل باشا وهو الملك المهاب المحترم من قبيلته الجعليين ولم يقف هذا الشاب المفتون الغر عند هذا الحد بل سولت له نفسه الطائشة ان يصفع الملك على وجهه بغليونه الطويل فكانت نتيجة هذا الطيش والنزق والهوس ان قتل اسماعيل حرقا واختناقا فى حريق شندى المشهور *

وبذلك ادى بفعلته الحمقاء الى اكبر مجازر عرفها تاريخ السودان قتلت فيها اليتامى وسفكت دماء الابرياء بقيام حملة الدفتردار الانتقامية

التي ازهقت فيها ارواح الالاف من الحسانية والجعليين بعد ان
باع نفسه للشيطان وارتكب افظع الجرائم الانسانية - وما هذا الا نتيجة
الرعوثة الرعناء التي اتصف بها الحكم التركي .

فقد كانت اهانة الناس وأذلالهم من ابرز صفات ذلك العهد البغيض
بعد ان كانوا في عهد الفونج يتباهون بشجاعتهم وكرمهم ويعتزون بفرسانهم
ووقائعهم في شمم واباء .

ولكن الان في هذا العهد المشؤم قد انكست الرؤوس وانحنت
الجباه في ذلة وانكسار واصاب افراد القبائل الهلع والذعر بانتشار
الباشبوزق في البوادي والقرى ، يلهبون ظهور المواطنين بالسياط
ويذكرونهم بسلطة الميرى وتفوذ الحكومة بطريقة الجلد والرشوة
والتخويف فلا غرابة ان ضج الاهالى وجأروا بالشكوى حتى ضربوا
المثل الشهير « زولين في تربة ولا ريال في طلبه » .

فهذه المعاملة المتوحشة من قبل حكام الاتراك وولاتهم تركت اثرا
سيئا عند القبائل السودانية ونظرتها نحو الاتراك وبالرغم من ان اسلام
السودان يصل الى درجة التعصب وبالرغم من ان الاتراك كانوا يدعون
انهم حماة الاسلام انذاك وان السلطان العثماني هو خليفة المسلمين
قاطبة فان السودانى الذى كان وادعا في قريته اشرب بغض التركى وكره
منظر الجندى التركى بطربوشه وسوطه اذ ظهوره في القرية لاول وهلة
يشيع فيها الخراب والاضطراب .

هكذا تأثرت الحياة الاجتماعية داخل القبيلة فبعد ان كان الفخر
والاعتزاز ديدنهم اصبحت الذلة والانكسار مظهرهم وحل الخور
والضعف مكان الشجاعة والاقدام . ولا عجب فهذه صفات ملازمة
للسعوب المهورة والمغلوبة على أمرها .

والى اليوم اصبحت صفات الصلف والعجرفة مرتبطة فى اذهان
الناس بالعهد التركى وقد يطلق اسم « التركاوى » او « الحاكم » على
الادارى وفى قولهم « التركاوى ولا المتروك » رغم ان مفهوم الادارة فى
العهد الوطنى يختلف عنه فى عهد التسلط الاجنبى •

واليوم الادارى وطنى يعمل لخدمة بلاده وشعبه ولكن المفهوم
التركى للادارة لا يزال عالقا فى اذهان بعض الناس وبالذات فى الاماكن
القبلية •

أثر النظام القبلى على الثورة المهدية

تحدثنا فى الموضوع السابق عن التفكك والانهييار الذى اصاب الوضع القبلى اثناء العهد التركى والآن نعود لنسجل بعض ملاحظاتنا عن التغيير الذى طرأ على ذلك الوضع واثره على المهدية .

اسباب الثورة المهدية

لا بد لنا فى هذا المجال من ان نتعرف باختصار على الاسباب التى عجلت بنهاية العهد التركى وادت الى الثورة المهدية . هنالك اسباب متعددة ذكرها المؤرخ « نعوم شقير » و اشار اليها المستر « هولت » فى كتابه عن المهدية ولكننا نورد فى هذا المعنى ما يقوله الدكتور مكى شبيكه ملخصا لهذه الاسباب : —

« وهنا يجدر بى ان الالحظ على ماكتبه المؤرخون من الاسباب هى بداحة الضرائب وتفشى الرشوة والعنت والظلم والمناداة بابطال الرق وقد تكون بعض هذه الاسباب او كلها مجتمعة السبب فى انضمام البعض الى راية المهدية وقد يكون المهدي استعان بالبارزين ممن كانوا فريسة لواحد أو أكثر من تلك الاسباب لكن الناحية التى يهملونها والتى فى نظرى المحرك الاول للثورة هى المعتقد الدينى وشخصية المهدي »

ويرى الجنرال (غردون) بعد ان جاب البلاد ان اسباب الثورة لم تكن دينية بل هى فى اساسها ثورة على النظام التركى الشركسى وأن الدين ما هو الا غشاء خارجى لها وان المحرك للثورة هم كبار ملاك الرقيق ويعاونه من اکتبوا بنيران الضرائب الفادحة ومن نزحوا هربا من نير المظالم القاسية .

ونحن هنا من ناحينا لا نريد ان ندخل فى جدل فقهي فى الصراع القائم بين الاتجاه اللاهوتى الذى يفسر التاريخ عن طريق العوامل الدينية الخارجة عن الظروف الموضوعية والتفكير الذى يؤكد ان العوامل الاقتصادية هى التى تلعب دورا اساسيا فى تفسير الحوادث التاريخية والاسباب الاخرى ما هى الا مساعد لها * ولكننا فقط نريد ان نناقش فكرتين :

(١) اولا كيف ساعد النظام القبلى على نجاح الثورة المهدية ؟

(٢) ثانيا كيف ادى النظام القبلى الى انهيار حكم المهدية ؟

وحدة القبائل

ان توحيد القبائل عضويا وفكريا كان الاسلوب الراقى والتكتيك الواعى الذى ادى الى الانتصارات الباهرة التى احرزتها الثورة فى بداية عهدها فقد استطاع المهدي بشاقب فكرة وبعد نظره ان يتعمق فى العوامل الخفية التى تسود المجتمع ويتعرف على خصائص النظام القبلى الذى يتكون منه *

فادرك بعقريته الفذة المهمة انه متى استطاع ان يوحد هذه القبائل تحت راية واحدة امكنه ذلك من التغلب على جحافل الاتراك وتبديد فلولهم فليجأ اول ما لجأ الى اشباع الروح الحربية فيهم واذكاء حب القتال فى نفوسهم فتجمعت القبائل من كل فج عميق ملبية داعى الثورة عازمة فى اصرار على التخلص من نير المستبد العاشم *

فانضمت القبائل للمهدي بعد هجرته من ابا الى الغرب من قبائل دغيم وكنانة وسكان الجبال والعربان النازحين من الاودية ومنذ ان غادر ابا صار يلحق به الانصار من الجزيرة وجهات النيل الابيض وكردفان والجبال بعد ان تم له الانتصار الاول فى ابا كذلك صارت

تتجمع حواليه القبائل كلما انتقل من انتصار الى اخر خصوصا بعد انتصاره على حملة راشد والشلالي التي كانت من اشد المعارك بعد واقعة الشلالى وهكس لانقطاع املهم فى الحكومة وبعد ان تبين لهم ان المستقبل للمهدى رغم انه لم ترسخ عقيدتهم فى المهدية * ولا شك ان روح القتال التى الهبها المهدى فى القبائل مرتبطة برباط وثيق بالحالة الاقتصادية السيئة التى عاناها الناس فى ذلك الوقت فقامت من اجل ذلك التحركات فى مختلف البلاد بعد ان انطلقت الثورة من عقالها ورأوا فى حركة المهدى الخلاص من هذا العبء الثقيل الذى ناؤا تحته حقبة من الدهر وليس أدل على ذلك من حركة احمد المكاشفى الذى التف حوله قبائل رفاعه الهوى جنوب سنار فتجمعوا حوله للتخلص مما ترهقهم به الحكومة من ضرائب كذلك ثورة الشريف احمد طه شرق النيل الازرق بين رفاعه وابى حراز وقد تحمس للمهدية رغم انقطاع الصلة بينه وبين مقر الدعوة وما ذلك الا تخلصا من الاوضاع السيئة *

ازداد حماس الناس كلما انتقلوا من انتصار الى انتصار وأرووا ظمأهم من القتال فارتفعت روحهم المعنوية فعندما تحرك المهدى من الالبيض الى الرهد انضم اليه الانصار والمبايعون من شتى الجهات وكنت ترى كل يوم وفودا جديدة من الجزيرة وسنار وكسلا والجعلين وقبائل العرب كلها اتخذت طريقها لتبايع المهدى وتفديه بكل مرتخص وغال ولسان حالهم يقول :

الحرب صبر واللقاء ثبات

والموت فى شان الاله حياة

وهم يحملون السيوف والحراب فهذه الصور الرائعة تؤكد عبقرية المهدى الحربية ومقدرته الفائقة التى استطاع بها ان يوحد القبائل تحت امرته بعد ان ادرك ميكانيكية النظام وعمد على الاستفادة منه فى اذكاء نار

الثورة الكامنة في نفوسهم الى ان توج كفاحه باكاليل النصر واصبح
السودان ملك لبنيه بعد سقوط الخرطوم *

العصية والدين

ادى توحيد القبائل تحت راية المهدي الى ضعف العصية القبلية
اذ قوى الشعور الدينى الذى اثاره المهدي وربط القبائل برباط روحى
موحد فالدين يولف القلوب ويوجهها وجهة واحدة ويذهب بالتنافس
والتحاسد ويؤدى الى اتفاق الاهواء ويحمل على التعاون والتعاقد *

الوحدة الفكرية

ذكرنا ان القبائل كانت مشتتة مبددة فى زمن الاتراك وقد ساعد
على هذا التبديد نوع الثقافة الموجودة فى ذلك الوقت فقد انتشرت الطرق
الصوفية انتشارا كبيرا وتعددت الطرق حتى ظن ان كل شيخ يقوم
بتأسيس دين جديد حتى ضل الناس واصبحوا يوجهون انظارهم لمشايخهم
بدلا من ينبوع الدين الاصيل وهو القرآن والسنة واختلفوا فيما بينهم
وتشعبوا انصارا واحزابا كل يدعى بطريقته وهذا مما عمق العداء
والبغضاء بينهم *

فكان المهدي اول من التفت الى هذا الانقسام وتنسبه الى ضرره
وكان لا بد له من سلاح فكرى وايدلوجية جديدة توحد الصف وتدعو
للتكتل بدلا من الفرقة والتطاحن فادرك بخياله الخصب انه لا بد من ان
يجمع القبائل تحت فكرة واحدة حتى يستطيع ان يهزم العدو العنيد فهذا
يدلنا على ان المهدي كان مفكرا سياسيا من الطراز الاول وذو فطنة
سليمة فى ادراك الاساليب الصحيحة فى تجميع الناس تحت لواء واحد
فبعد ان وحد القبائل عضويا واطفأ العصية القبلية استطاع ان
يوحدهم فكريا *

ركز المهدي الوحدة الفكرية على اساس ان تعدد المذاهب واختلاف المسالك الدينية والاكداس من الكتب لتشرح وتصحح وتحشى الصفحات في مسائل فرعية لا قيمة لها من حيث الدعائم والاركان التي تقوم عليها العقيدة الاسلامية ووجهات النظر المختلفة من العلماء كل ذلك حجب نور الحق والدين وباعد بين المسلم ومصدر الضياء وهما القرآن والسنة وادى بذلك الى انقسام في الرأي واختلاف في التفاسير *

ويرى المهدي ان الاسلام ليس دين الخاصة والعلماء ولكنه دين الفطرة الانسانية التي تتلقى الهامة دون عناء وبهذا المعنى سهل المهدي على الافراد فهم الدين وقرب بينهم *

قال الفكي جلال الدين للمهدي :

« يا سيدي العلماء يسألون عن طريقتنا ومذهبنا فما تقول لهم ؟ »

قال : « قل لهم طريقنا لا اله الا الله محمد رسول الله ومذهبنا السنة الكتاب وما جاء من عند الله على رؤوسنا وما جاء من النبي صلى الله عليه وسلم على رقابنا وما جاء من الصحابة ان شئنا عملنا به وان لم نشأ تركناه »

قيم جديدة

ومن ناحية اخرى بث المهدي في المجتمع قيما جديدة تدعو لوحدة الصف - فالنظام القبلي يقوم على التفاخر والتعالي بالحسب والنسب * طالب المهدي بنبذ هذه الصفات ودعى الى الزهد بدلا من الفخر وبث روح التقشف في نفوسهم وحكمه ومواعظه تشير الى ترك الدنيا وساوى بينهم فلا فضل لقبيلة على اخرى ولا لرجل على اخر الا بسابق خدمته في المهديّة *

فالكل سواء ومن لازموا قبل الرسالة هم اصحاب المرتبة الاولى
ويقال لهم اباكار المهدي ويليه في المرتبة والمقام انصار ابا فقير فالايض
فهكذا .

الزعامة الوراثية

الزعامة الموروثة اهم خصائص النظام القبلي - حارب
المهدي هذا المبدأ التقليدي فما كان في زمنه تنال الامارات والرتب بالوراثة
أو الغنى ولكن بالاخلاص والانضمام الى راية المهدي .

المحسوية

كذلك قضى المهدي على المحسوية التي تميز المجتمع القبلي فلم
يعرف عنه انه اثر ذوى قرباه بل كان الناس في نظره سواسية كاسنان
المشط يقربهم اليه اخلاصهم وتفانيهم للدعوة .

العادات الضارة والتقاليد

كذلك حارب المهدي العادات الضارة والتقاليد التي ترتبط بالنظام
القبلي كالسحر والايمان بالارواح والشعوذة وكتابة الاحجية وزيارة
الاضرحة وكل ماله علاقة بالعادات القبلية البالية ولاحظ ان الاتجاه نحو
تجمع الناس اخذ يتخذ مظاهر مختلفة في ايام المهدي واية ذلك نجد انهم
كانوا يلبسون لباسا موحددا دلالة على المساواة بين الناس وبذ التفارقة
بين الغنى والفقير فعمم لبس الجبة المرقعة من الخلفاء الى المجاهد العادي .

البطل القائد

نخلص من كل ذلك ان النظام القبلي بطبيعته يدعو للتفرقة وتشيت
القوى مالم يجد العبقريّة الفذة والقيادة الرشيدة التي تستطيع ان تجمع
شملة وتصهر كيانه .

فكانت هذه الصفات قد اجتمعت في شخصية المهدي وقد قال في وصفه اسماعيل عبد القادر الكردفاني «انه كان دائم البشر سهل الخلق لين الجانب ولا غليظ - يتفقد اصحابه ويسأل عنهم - اوسع الناس صبرا واصدقهم لهجة واکرمهم عشرة يصفو ويصفح متخلقا بالقرآن المجيد - عرف بالتواضع ولين الجانب - اكبر الناس شفقة على خلق الله يأكل مع الخادم ويحمل حوائجه بنفسه من السوق » •

هذه الصفات العظيمة زيادة على مقدرته الحرية الخلاقة هي التي تكون المفهوم القيادي لدى افراد القبائل وهي التي تمثل صور البطولة والمثل العليا في ذهن الفرد العادي داخل القبيلة وبهذه الصفات تسهل قيادة القبيلة ويتم ولاءها فلا بد لشيخ القبيلة من ان يتحلى بشيء من هذه الصفات حتى يستطيع ان يأسر لب قومه ويمتلك جنانهم وقد استطاع المهدي ان يفعل كل ذلك •

كيف أدى النظام القبلى الى انهيار حكم المهديّة ؟

العصية القبلية

بعد موت المهدي اشتدت العصية القبلية بعد ان كانت ضعيفة في ايامه بسبب التهاب الحماس الدينى وبدأت تظهر الخلافات بين القبائل واثارة الكراهية والبغضاء من جديد والعصية هى ايضا عامل من عوامل الهدم والتخريب التى قضت على الامبراطورية العريية فجزأتها ومكنت الاجانب من من الاغارة عليها والطمع فيها •

ولقد عدد الاستاذ ساطع الحصرى فى كتابه «دراسات عن ابن خلدون» الادوار الاجتماعية التى تقوم بها العصية • بينما يقرر ابن خلدون من جهة ان العصية ضرورية لتأسيس الدولة يلاحظ من جهة اخرى انها قد تعرقل تأسيس الدولة وذلك ان كانت متعددة ومتخالفة ويقول ابن خلدون «ان الاوطان الكثيرة القبائل والعصائب قل ان تستحكم فيها دولة بسبب اختلاف الآراء والاهواء وتعدد العصبية فيكثر الانتفاض على الدولة» ويعتقد ابن خلدون ان السبب فى وجود العصية كامن فى الخصائص الاسائينة كالشفقة والنعرة على ذوى الارحام •

وكما قلنا فان الخلاف قد اشتد بعد موت المهدي وزادت الشقة بين اهل الغرب واهل النيل - فقد آل الحكم للخليفة عبد الله بعد موت المهدي فبايعه اهله من البقارة واهالى الغرب وناصروه ولم يكن قد تعمقت فيهم الروح الدينية التى تدعو للتسامح والعفو ولكنهم كانوا يمجدون الفروسية والبطولة اثناء الحروب فالمهدي اروى ظمأهم الطبيعى لحب القتال وكان يمثل فى نظرهم البطل الذى قادهم من نصر الى آخر ضد الحكومة •

اما اهل النيل وسكان المدن فقد اصابهم نوع من التقدم واكتسبوا دراية بالعلم والدين ومعرفة بالتجارة وصاروا يتعالون على اهل الغرب بجفوتهم وجلافتهم ويرى اهل النيل ان البقارة ومنهم الخليفة قد اغتصبوا الحكم بينما هم احق به وبالولاية فهم على معرفة وذو صلة ورحم بالمهدى مؤسس الدعوة •

ويرى البقارة من ناحيتهم ان من الطبيعى ان ينالوا الحكم بعد أن ناصروا المهدية فكرة وجهادا وآمنوا بها خصوصا وهم بطانة الراعى الجديد ويزيد من نار هذا الخلاف أن اهالى النيل يهتمون الوالى الجديد بالمحسوبية التى قضى عليها المهدى فى ايامه ويرون أن الخليفة يناصر اهله وقد اصطفى اخاه الامير يعقوب واصبح له نفس المركز الذى كان يحتله الخليفة من المهدى واصبح القوة الحقيقية وراء العرش والمشرف على الجيش يعين قواده ويمده بالزاد والمعدات الحربية ويمثل فى نفس الوقت وزير الداخلية بالنسبة لعمال الاقاليم كذلك احتل مركز محافظ امدرمان العاصمة والمشرف على شئون بيت المال وبالاختصار فقد كان يمثل رئيس الوزراء •

ولكن مهما قيل عن الصفات الجميلة التى كان يتحلى بها هذا الرجل من كرم وتوضع وسعة صدر الا ان مركزه هذا اثار الغيرة فى نفوس اهالى النيل مما اعتبر نوعا من المحسوبية وزاد من شقة الخلاف تماما كالخلافات التى وقعت فى ايام الامبراطورية الاسلامية •

تجمعت اسباب الخلاف بين اولاد البلد واهل الغرب حتى كادت ان تنتهى بحرب اهلية وكانت هذه الخلافات من اهم عناصر الضعف فى جسم الدولة المهدية وبسببها ارجئت الغزوة التى كان مزمعا توجيهها لمصر براية الخليفة شريف لانها كانت تضم اولاد البلد وقطعت المرتبات التى ينالها الاشراف من بيت المال وابعد الاشراف ومن معهم من اهالى النيل من شئون الحكم والادارة واستأثر أهل الغرب بالجاء والنفوذ

أدى هذا النفور الى إثارة العادات القبلية البغيضة كالنهب والسلب والتعدى على الانفس فقد استطاع المهدي في ايامه ان يوجه هذه الطاقات المخربة ويصهرها في بوتقة النضال ضد العدو الغاصب فوجدت متنفسا في المواقع والحروب *

اما وقد ذهب المهدي وافر الحماس الديني عادت التقاليد القبلية الى طبيعتها ونشبت اظافرها تنهش وحدة القطر وكان الاعراب يهددون سلامة الدولة ويتعدون على الافراد وكان الخليفة من جانبه يزجرهم ويتوعدهم ويأمرهم بمعاملة الناس بالحسنى والرفق ولكن لم تتبدل نفوسهم وعقلياتهم وقد شبوا على الفوضى والظلم وما كان للخليفة ان يجردهم من اسلحتهم او يستغنى عنهم وهم حماة الدولة ضد اعدائها في الخارج وبطاته واعوانه على منافسيه من اهل النيل في الداخل *

وقد اثرت هذه الخلافات على سياسة الدولة الخارجية فنجد مثلاً ان من اسباب فشل حملة النجومي لغزو مصر الخلاف الذي نشب بين القائد النجومي ونائبه مساعد قيوم لان الاخير كان من اهالي الغرب *

الصراع بين ثقافتين

اوضحنا ان المهدي استطاع ان يوحد القبائل فكراً ويقضي مؤقتاً على تعدد المذاهب واختلاف المسالك الدينية ولكن بعد موته بدأت تظهر هذه الاتجاهات الاسلامية من جديد *

وكان بعض انصار هذه المذاهب قد اسلم كرها وخوفاً من المهدي بعد ان احرق كتبهم التي افنوا زهرة عمرهم في متونها وشروحها فما ان حانت الفرصة بعد موت صاحب الدعوة الا وانقسم الناس شيعا واحزابا يدعون لمذاهبهم ومسالكهم المختلفة فكانت دثقلا وبربر والجزيرة تعج بارباب الطرق الصوفية *

ساعدت هذه الانقسامات المذهبية على الخلاف القائم بين اهالى النيل واهالى الغرب وقد قال المهدي :—

« ستة لا يرضون بامرنا وهم العالم والظالم والترك وتربيتهم واهل الشان واهل البرهان » ♦

كأنت هذه الخلافات المذهبية والقبلية من اهم العناصر الضعف فى حكومة المهديّة منذ ان استقرت فى امدرمان ♦

وبهذا نستطيع ان نقرر ان النظام القبلى قد ساعد فى قيام الدولة المهديّة كما ادى فى نفس الوقت الى تفكك اوصالها واخيرا كان من عوامل التخريب التى قضت عليها ومكنت جيوش الاحتلال من الانتصار عليها ♦

سياسة الحكم البريطاني ازاء الوضع القبلى

هكذا انتهت المهديّة واعلن رسميا قيام الحكم الثنائى ورؤى ان يقوم البريطانيون بتنظيم الادارة فى السودان كما جاء فى كتاب « مصر الحديثّة » للورد كرومر حتى يتم خضوع القبائل الثائرة .

ومنذ البداية كانت سياسة الادارة البريطانية نحو القبائل السودانية تقوم على اساس تحقيق غرضين هما : —

اولا : — الامن

ثانيا : — الضرائب

ولتنفيذ هذين الغرضين وضعت النظم الادارية الملاءمة حسب الظروف والملايسات ففى فترة الحكم الثنائى كانت الادارة البريطانية تتخذ اشكالا مختلفة املتها ظروف سياسة واقتصادية واجتماعية معينة وهذه الاشكال تتلخص فى الاوضاع الاتية :

اولا : الحكم الاتوقراطى المباشر

ثانيا : الحكم غير المباشر ونظرية الادارة الاهلية

ثالثا : الحكومة المحلية

ونأتى الان لتحدث بالتفصيل عن وسائل الادارة البريطانية .

الامن

نجد أن حفظ الامن كان الوسيلة الرئيسة التى سلكتها الادارة البريطانية لتحقيق الاغراض التى من اجلها جاء الحكم الاجنبى ولاستتباب الامن لجأت الادارة البريطانية لتطبيق الحكم الاتوقراطى

المباشر ولكى تفهم هذا النظام العسكرى الذى طبق فى المرحلة الاولى من الادارة البريطانية لابد لنا ان نرجع ونقارن بينه وبين النظام التركى السابق حتى نستطيع ان نقرر الى اى مدى استفاد الانجليز من تلك التجربة .

المقارنة بين نظامين

فقد استطاع الحكم التركى بماله من سطوة وجبروت ان يخضع القبائل السودانية ويهربها كما ذكرنا وبذا استتب له الامن فكانت الادارة فى عهد محمد على تدار على نظام عسكرى اتوقراطى صارم على نمط الادارة فى مصر آنذاك وهو مقتبس من النظام التركى الذى كان ينتظم اجزاء الدولة العثمانية .

ففى عهد محمد على بدأت الادارة تأخذ شكلا جديدا بعد ان كانت تقوم على نظام الحكمدارية المتمركزة فى شخص واحد يخضع لوالى مصر ادخل نظام اللامركزية وقسمت البلاد الى خمس مديريات : دنقلا وتشمل المتمة وشندى ومديرية الجهات العليا وتبدأ من المتمة وشندى وتشمل الخرطوم والنيل الازرق حتى ود مدنى والاقسام الشرقية للنيل الازرق وكذلك مديرية سنار ومديرية فزوغلى وهى اعلى النيل ومديرية التاكا وضمت اليها سواكن ومصوع .

وعندما وضع الانجليز اسس الادارة استفادوا من نظرية اللامركزية التى وضعها الحكام الاتراك - ففى بداية الحكم الثنائى قسمت البلاد الى مديريات والى مراكز واضطلع باعباء ادارتها ضباط الجيش المصرى من الانجليز والمصريين فالمدبر الانجليزى يساعده انجليزيون وعلى كل مركز يقوم مامور مصرى ومعه معاون او اثنان .

والمفتش يراقب اعمال المأمير واعمال البوليس من حيث التحقيق

الجنائي وحفظ الامن وتقديم تقارير عن الموظفين الذين يكونون بدائرة مركزه ، يقدم المفتش التقارير للمدير اذا أبدى احد الموظفين عجزا أو ارتكب ظلما او كانت حياته الخاصة مجافية للسلوك والاداب العامة كذلك يكون مسئولا لدى المدير عن جمع الضرائب •

وبعد ذلك اصدرت القوانين التى تنظم حق ملكية الارض واللوائح التى تنظم الضرائب والقوانين الجنائية والمدنية •

علاقة القضاء بالادارة

كان القضاء فى العهد التركى يمارس فى الاحوال الشخصية بمقتضى الشريعة الاسلامية ويقوم عليه قضاة من عواصم المديريات — اما القضايا الكبيرة فينظر فيها المديرون بانفسهم وبعضها تحال للقاهرة للبت فيها وفى المدن الكبيرة توجد ضبطية قضائية تباشر التحقيق فى الجرائم وتقدمها للمحكمة •

وعندما بدأ الحكم الثنائى كانت الجرائم تحاكم غالبا فى المديريات وهنالك انواع من المحاكم مثل محكمة المدير ويرأسها المدير أو موظف كبير له سلطة قاض يجلس بمفرده والمحاكم الشرعية تعالج قضايا الاحوال الشخصية ولهذا السبب نجد ان العمل القضائى مرتبط بالعمل الادارى منذ فجر التاريخ وان مبدأ فصل السلطات حديث على الاوضاع فى السودان وقد جاء نتيجة حتمية لتطور الحياة النيابية والدستورية •

ولذا نرى ان الحكم المباشر الذى قام فى عهدا لادارة البريطانية الاولى يتطلب جمع السلطات فى يد الحاكم حتى يتسنى له القيام بممارسة واجباته التنفيذية والقضائية ومن هنا نجد ان العلاقة بين الادارة والنظام القبلى تقوم على رابطة القانون وقد اجتهد المشرع ان يوفق بين القوانين

الوضعية والعادات والتقاليد القبلية مع مراعاة اسس العدالة وبذا وضعت
قوانين المحاكم الاهلية اساسا لنظرية الادارة المحلية *

نخلص من كل ذلك ان الادارة اللامركزية بدأت في السودان في
عهد محمد علي وقام عليها الوضع الادارى في عهد الحكم الثنائى *

ثانيا : —

انه ليس للحكم التركى سياسة مرسومة لادارة البلاد غير التعليمات
التي كان يصدرها الحاكم من مصر من وقت لآخر مثل الدعوة للتعاون بين
المديرين وقد كانت الادارة تعتمد على حكم الفرد فكلما كان الوالى قوى
الشخصية شديد النفوذ استطاع ان ينفرد بالحكم وهذا هو السبب
الذى جعل محمد علي يرجع ثانيا لنظام الحكمدارية ولكن بدأت الادارة
البريطانية بداية منظمة بعد ان استفادت من الاوضاع البالية التي سبقتها
واسترشدت كذلك بتجاربها في المستعمرات الاخرى لهذا السبب نجحت
الادارة البريطانية في استتباب الامن واذعنت لها القبائل السودانية قهرا
وفرقا ولكن الادارة في عهد الاستقلال عندما تهتم بالامن يكون ذلك على
اساس مفاهيم جديدة تختلف عما عرف في عهد التسلط الاجنبى فالمقصود
بالامن ليس الرهبة والخوف ولكن اشاعة الطمأنينة في نفوس الافراد
والجماعات ووفرة العيش الرغيد والهناءة في ظل مجتمع مستقر وهذا
لا يتم الا عن طريق التقدم الاقتصادى والاجتماعى وتنظيمه تحت ادارة
رشيدة وطنية وبذا فقط يشعر الفرد بالامن المنشود وعند ذلك يسهل
على الادارى تحصيل الضرائب من الافراد والقبائل بعد ان يحس المواطن
بانه يؤدى واجبا مقدسا لبلده يعود عليه بالنفع في شكل الخدمات الصحية
ورفع مستوى المعيشة وبالاختصار يجد الفرد الدافع الكافى والحماس
الواعى لتسديد ما عليه من ضرائب ومستلزمات وينتفى بذلك مفهوم اليوم
للمضريبة بانها عبء ثقيل على كاهل المواطنين من حضر وبدو *

حالة القبائل عند الاحتلال

ذكرنا ان العوامل التي ساعدت على استتباب الامن عند بداية الحكم الثنائي الحالة التي كانت عليها القبائل في ذلك الوقت • فقد كانت حالة القبائل مضعضعة مفككة غير ان بعضها استرد كيانه تحت امرة مشائخهم مثل قبيلة الكبايش والشكرية اما القبائل الاخرى فقد كانت مشتتة بعد ان انهزمت وانكسرت شوكتها وبعضهم عاد الى مواطنهم السابقة وبدأ يستقر كذلك بدأت فلول جيوش الخليفة الآتية من الغرب تستقر في اماكنها الجديدة •

ادى هذا الوضع ان نشأت جماعات قبلية متفرقة صغيرة تحت رئاسة مشائخها ولكن لم تسمح الحكومة في ذلك الوقت بقيام تجمعات قبلية كبيرة او تكتل قبائل مع بعضها البعض خوفا من انبعاث روح الثورة من جديد بين القبائل •

وقد كانت هذه الوحدات القبلية الصغيرة نواة للادارة الاهلية فيما بعد خصوصا بعد ان خول لرؤساء العشائر بعض الاعمال الطفيفة في في بادىء الامر كجباية الضرائب نظير مكافآت نسبية تدفع لهم •

استمر نظام الادارة المباشرة هذا الى سنة ١٩٢١ ويعتبر ناجحا من وجهة النظر البريطانية وذلك لان طبيعة المرحلة السياسية والاجتماعية تحتم ذلك •

وثانيا لان عدد السكان قد نقص نقصا شديدا في زمن المهدي مما سهل عمل الادارة بهذا الشكل •

المرحلة الثانية

(الحكم غير المباشر ونظرية الادارة الاهلية)

قبل نهاية العشرين سنة الاولى من الحكم البريطانى ازداد عدد السكان واتسعت رقعة البلاد فكان لابد للحكومة من ان تبدل النظام الادارى بحيث يتفق ويلائم الظروف الجديدة لاسيما وهنالك عوامل سياسية أخرى لم يتعرض لها اصحاب نظرية الحكم غير المباشر من البريطانيين ، كانت من ضمن الدوافع التى عجلت بهذا النظام . هذه العوامل السياسية الجديدة تتلخص فى بعث الحركات التحريرية فى اسيا وافريقيا ونمو الشعور الوطنى فى البلدان المستعمرة وشبه المستعمرة مما جعل الحكام الاجانب يقومون ببعض التنازلات السياسية لدرء خطر الشعور المضاد نحوهم وهذا هو العامل الرئيسى تقريبا الذى حدا بالحكام البريطانيين ان يسلكوا نفس الطريق ويفرضوا على البلاد سياسة الحكم غير المباشر خصوصا بعد الثورة المصرية سنة ١٩١٩ وحركة الضباط السودانيين فى ١٩٢٤ وهناك من التبريرات الاخرى التى جاءت فى تقرير المستر ملر الذى وضعه سنة ١٩٢١ عن السودان يقول التقرير المشار اليه :

« ان ادارة الاجزاء المختلفة من السودان يجب ان تترك بقدر الامكان فى ايدى السلطات الاهلية اينما يوجدوا تحت اشراف ورقابة البريطانيين فنظام اللامركزية وتوظيف الادارة الاهلية يمكنهم من القيام بالاعمال الادارية البسيطة فى القطر فى وضعه الراهن وسيقلل هذا الوضع الجديد من النفقات ويرفع من مستوى الخدمات »

وهذه تعتبر اول محاولة للاستفادة من الوضع القبلى يقوم بها البريطانيون لتنظيم الادارة الاهلية فى السودان .

نبذة تاريخية عن الحكم غير المباشر والادارة الاهلية

بدأ البريطانيون تجربة هذه السياسة في نيجريا الشمالية في مطلع هذا القرن على يدى رائدها (Fredrick Lugard) فقد وجد في ذلك القطر مجتمعا قام فيه بتجربته هذه وكان يوضح من ذلك ان نيجريا لا تتحمل جلب موظفين بريطانيين من الخارج وراى ان يهتدى بالولايات الهندية ولاول مرة يعطى الافريقيون الفرصة ليدبروا مؤسساتهم بانفسهم فبذل اللورد لوجارد ومن معه من البريطانيين الكفاء جهدهم لنجاح هذه التجربة ما بين ١٩٠٣ و ١٩٢٣ وبارشاد السكان البريطانيين استطاع زعماء العشائر ان يكونوا نظام الادارة الاهلية وبياشروا سلطاتهم ومن ثم نقل هذا النظام المستر (Donald Cameron) في سنة ١٩٢٥ وطبقه على ولاية تنجانيقا تحت الانتداب ويؤكد دعاة هذا المذهب ان الغرض منه هو منح الافريقيين نظام حكومة محلية فعالة وهى محاولة لقيام ادارة مدنية بدلا من النظام الابوى الذى يقوم به زعماء العشائر ونجاح هذه التجربة وفشلها كما يقول دعايتها يجب ان يقاس بالوضع الذى سبقه وعلى اية حال فانهم يرونها وسيلة لتفادى ما يسمى (Westernization) اى فرض المدنية الغربية على هذه المجتمعات ولكن هناك من الافريقيين من يشك في نوايا هذه السياسة ويرى انها استعمارية الغرض منها تقطيع اوصال القطر الافريقى *

وبعض الاسئلة الى الان عالق ولم يجب عليها انصار هذه السياسة :

أولا : هل ادى نظام الحكم غير المباشر الى تقوية روابط المجتمع الافريقى ؟

ثانيا : هل قضى هذا النظام على التأخر في افريقيا

ثالثا : هل حسن حياة الفرد الاجتماعية واكسبه شخصية مستقلة تحت ظل الحرية والمعرفة ؟

وجد البريطانيون في السودان تربة صالحة لتطبيق سياسة الحكم غير المباشر وتنظيم الادارة الاهلية وذلك لان المجتمع السوداني يشبه الى حد الوضع في نيجريا وزعماء العشائر عندنا يتفق وضعهم مع الامراء في نيجريا خصوصا المسلمين منهم الذين يمارسون الشريعة الاسلامية ويطبقون مبدأ الزكاة على نظام الضرائب ولذا وجد البريطانيون سهولة في تطبيق هذا النظام على الوضع القبلي في السودان *

تحويل السلطات

نتيجة لهذا الوضع فقد منح زعماء العشائر والمشائخ والنظار سلطات قضائية وادارية ومالية مختلفة ومتنوعة حسب الظروف والاضاع المتباينة ولكن ليس معنى لك ان تتنازل الحكومة المركزية من سلطاتها الاساسية في الحكم والتي يجب ان تبقى غير متنازع عليها ولكن الغرض من تحويل السلطات الى الادارة الاهلية ان تقوم الاخيرة بالاعمال البسيطة دون تدخل من الحكومة المركزية مع تطوير العادات القبلية والاستفادة من الصالح منها وليس معنى ذلك ايضا ان تخلق من الادارة الاهلية بروقراطية اخرى حتى يصبح زعيم القبيلة أو الشيخ موظفا حكوميا وبذلك ينتفى الغرض من تكوين الادارة الاهلية ويفقد رئيس القبيلة صفته القبلية التي جعلته اهلا للقيادة *

كذلك لا يجب ان تلقى على موظفى الادارة الاهلية مسئوليات ادارية كبيرة لانها تعوقهم من القيام بمهام القبيلة كما تعرقل سير الادارة الاهلية *

ولا يوصى ايضا بتطبيق القوانين واللوائح والرسميات بحذافيرها على موظفى الادارة الاهلية من نظار وعمد ومشائخ لان هذا ربما يذهب بخصائصها ويضر بالنظام القبلي *

وليس من المرغوب فيه ان تجمع القبائل وتدمج وتفرق بقوة القانون اذ ان النظام القبلى يقوم بهذه العملية من تلقاء نفسه وادى تغيير فى شكله يستحسن ان يترك لعامل الزمن وحسب مقتضيات التطور الطبيعى ويرى دعاة هذا النظام ان العدالة فى المحاكم الاهلية لا تأتى عن طريق اللوائح والقوانين ولكن بسمعة المحكمة الحسنة وجذب الناس اليها وتحت مراقبة مفتش المركز .

من ضمن اعمال الادارة الاهلية صيانة الامن وان المسؤولية الجنائية ليست فردية بل هى مسئولية جماعية تتضمن فيها القبيلة .

تقريبا هذه هى الاهداف الرئيسية التى وضعها البريطانيون لتنظيم الادارة الاهلية ولهذا السبب نفسه اهتمت الادارة البريطانية بالحفاظ على النظام القبلى وبالتمسك بزعماء العشائر ورؤساء القبائل واهمال المعلمين لان التعليم يضعف النظام القبلى ويخلق وعيا اجتماعيا يضر بمصالح الاجانب ويهدم ركنا هاما من سياستهم التى وضعوها لادارة البلاد ولذا يكون وضع المعلم اساسا متناقضا مع سياسة الحاكم البريطانى الا بالقدر الذى يستفيد منه الاخير فى تسيير عجلة الحكومة .

وظيفة الادارة الاهلية وسلطاتها

بعد ان ذكرنا الاهداف من الادارة الاهلية تأتى لنوضح وظيفة الادارة الاهلية وسلطاتها :-

قلنا ان المستر « ملنر » وضع تقريرا فى سنة ١٩٢١ يوضح فيه اغراض الادارة الاهلية وملاءمتها للاوضاع السودانية وفى سنة ١٩٢٢ وضعت حكومة السودان مذكرة اخذت فيها برأى المستر « ملنر » ولذا قسمت الادارة الاهلية لنوعين .

(١) رؤساء العشائر

(٢) موظفو الادارة الاهلية

واتخذت خطوات ايضا لتنظيم سلطات رؤساء العشائر واعطاء الموظفين المحليين بعض المهام الادارية المباشرة لهذا السبب اصدر قانون سلطات المشايخ الرحل The Powers of Nomad Sheikhs Ordinance لتنظيم سلطاتهم السابقة التي كانوا يمارسونها ولكن هذا القانون لم يتسع ليشمل كل مشايخ البدو *

تجربة دار مساليت

هنالك فرصة سنحت لتطبيق نظام الادارة الاهلية عندما تم الاتفاق البريطانى الفرنسى سنة ١٩١٩ الذى يقضى بانضمام دار مساليت (شبه المستقلة) الى مديرية دار فور وكانت دار مساليت تحتفظ بسلطاتها وتقاليدها المستقلة لهذا السبب عمدت الحكومة البريطانية الى ترك دار مساليت تحت الادارة الاهلية باشراف من المقيم العام البريطانى وتعتبر هذه تجربة للادارة الاهلية *

وفى نفس الوقت نشأت محاكم المشايخ وسط الشلك فى جنوب السودان وفى سنة ١٩٢٥ اجيز قانون محاكم القرى (Village Courts Ordinance) فى المديريات الشمالية وتمتد سلطات هذه المحاكم الى غرامة قدرها ٢ جنيه وفى نهاية سنة ١٩٢٦ كان شكل الادارة الاهلية كالاتى :-

اولا : امتد قانون مشايخ الرحل وشمل المشايخ الذين لم تكن لهم سلطات تقليدية من قبل *

ثانيا : قل الصرف فى نفقات الادارة المركزية خصوصا بعد خروج الموظفين المصريين بعد حوادث سنة ١٩٢٤ *

وفي يناير ١٩٢٧ اوضح الحاكم السير (جون مفى) الغرض من مذكرة الحكومة سنة ١٩٢٢ في خطابه :-

« ان توظيف الاهالى للعمل فى الادارة الاهلية ملائم للموظفين الاجانب ومنح السلطات للقضاة المدنيين والمشائخ يتمشى مع المبدأ الاساسى فى تشييد الادارة الاهلية شريطة ان تقوم على اساس واقعى من التقاليد والعرف المرعى والا انتفى الغرض الذى من اجله قامت • ويستحسن ان يمنح المشائخ مكافآت تتناسب مع مكاتتهم الاجتماعية واحترامهم وبذا توفر النفقات الكثيرة التى تصرف على الادارة ونخفض عدد نواب المآمير والكتبة والمحاسبين وازيد من سلطات المشائخ القضائية والمدنية وتقوى الجهاز القبلى » وكان نتيجة لهذه السياسة التى وضعها الحاكم العام ان اصدر قانون المشائخ سنة ١٩٢٧ (Powers of Sheikh (Nomad Ordinance) وحذفت منه كلمة (Nomad) ولاول مرة سمح لمشائخ المحاكم الكبيرة بسلطة السجن واصبحت سلطة المحكمة ١٠٠ جنيه غرامة وستين سجنا وللمحكمة الصغرى غرامة لا تزيد عن عشرين جنيتها وبرهنت هذه التجربة انه لا بد من وضع ميزانية لمنح رؤساء المحاكم والمشائخ مكافاة كافية تتمشى مع واجباتهم الجديدة كذلك تجدد القانون ١٩٢٨ ويقضى بتكوين محاكم برئاسة رئيس المحكمة ومعه اعضاء معينون وصدق لذلك بمبلغ ١٥٠٠٠ جنيه من الميزانية لهذا الغرض وفى نفس الوقت تعدلت اجراءات القانون الجنائى بحيث تكون (Benches of Native magistrates) فى تطبيق القانون الجنائى على القضايا البسيطة وكانت سلطاتهم فى بادى الامر محدودة بواحد شهر وغرامة قدرها خمس جنيهات ولكن ازدادت مؤخرا وكان الغرض من هذه القوانين المرنة ان ان تقوى وتشيد دعائم الادارة الاهلية وتقوى اواصر المجتمع القبلى من الناحية القانونية حسب الظروف المحلية •

ولكن هنالك بعض القضايا التي لا يحق لهم النظر فيها مثل قضايا القتل والقضايا ضد الدولة والنخاسة كذلك القضايا التي تشمل موظفي الحكومة او الاجانب ولهم ايضا سلطاتهم المدنية ما عدا الاراضي المسجلة

اما في قضايا الشريعة الاسلامية مثل الزواج والطلاق والوراثة فليس لهم الحق في النظر مثل هذه القضايا الا بعد موافقة الطرفين ولكن عندما تكون هنالك محكمة شرعية ومحكمة اهلية في مدينة واحدة فلا يحق للاخيرة النظر في القضايا الشرعية •

ومن مرونة قانون سنة ١٩٢٨ انه مكن المحاكم الصغيرة من ان يندمج بعضها البعض وتكون محكمة واحدة مثل دمج اجزاء قبائل الحمر تحت نظارة واحدة وهذا مما اعطى القبيلة قوة وتماسكا ورفع رأسها بين القبائل الاخرى كذلك مثل الاندماج الذي وقع بين الجمع والحسانية في النيل الابيض •

سلطات تنفيذية

ان تخويل السلطات القضائية ادى بالمثل الى تخويل السلطات التنفيذية للادارة الاهلية وقد ذكرنا فيما مضى ان عمل رؤساء القبائل ينحصر في بعض اجزاء القطر في تقدير وجمع الضرائب وحفظ الامن ولكن منح السلطات القضائية وانشاء المحاكم يتطلب زيادة في الموظفين مثل نائب رئيس المحكمة والخبراء للامن واحضار الشهود وكذلك قامت الادارة الاهلية بالاشراف على الاسواق والزراعة واعمال البيطرة ونتيجة لذلك خفض عدد موظفي الادارة المركزية وفي غرب كردفان امكن الغاء بعض المراكز والموظفون الذين بها استغنى عن خدماتكم •

الناحية المالية

وقد وضعت ميزانيات للإدارة الأهلية كما في دار مساليت والشكرية ولكن ليس لهم سلطات مالية كبيرة غير سلطة الصرف والاستلام وتوزيع مواهب الإدارة وتشرف الإدارة المركزية على هذه الميزانية من ناحية المراجعة والحسابات وقد أثرت أزمة سنة ١٩٣١ الاقتصادية على ميزانية الشكرية وقللت منها بإضافة الفائض لميزانية الحكومة المركزية .

وبعض الإدارات الأهلية منحت مسؤوليات مالية مثل جمع وتقدير ضريبة القطعان والعشور وتدفع الحكومة المركزية المواهب والمكافآت للإدارة الأهلية .

ولهذا السبب كان لابد من أن يتطور التشريع حتى يشمل المستلزمات الجديدة وقد أصدر في سنة ١٩٣١ قانون محاكم المشائخ (Chief Courts Ordinance) لقبائل الجنوب . وفي الشمال وضع قانون المحاكم الأهلية (Native Courts Ordjnanace) وهذا التشريع منح المحاكم الكبرى سلطات غير محدودة للسجن أو الغرامة كما وضع لكل محكمة أمر تأسيس يوضح حدودها وصلاحياتها ولها أيضا لوائحها الخاصة بها وهذه اللوائح وأوامر التأسيس مرنة وتتغير حسب الظروف المحلية وفي بعض الأماكن يمكن أن تباشر المحكمة الأهلية سلطاتها مع وجود المحكمة الشرعية في نفس المدينة في قضايا الأشخاص الواقعة تحت سلطتها .

الحكومة المحلية

وفي سنة ١٩٣٧ بدأت الحكومة في وضع التشريعات التي يتم بموجبها إنشاء الحكومة المحلية ورغم أن نظام الحكومة المحلية قد قام في السودان على أساس الإدارة الأهلية إلا أنه في الحقيقة يختلف في أشكاله ونظرياته عنها ولذا يعتبر معالجته في هذا المجال خارج نطاق البحث .

نظام الضرائب

قلنا ان سياسة الحكم البريطانى نحو القبائل كانت تهدف الى فرض الضرائب وكانت ترسم لتحقيق ذلك الغرض أنماط مختلفة من النظم الادارية - وقد استفادت السياسة البريطانية الى حد كبير من الاخطاء التى ارتكبها الحكام الاتراك فى فرض الضرائب مما جلب عليهم سخط الناس وكرهيتهم وذلك لعدم معرفتهم باحوال القطر وجهلهم بنظام الضرائب الذى يتكافأ مع طاقات المواطنين ومقدرتهم .

فعندما كان غردون بالسودان فى فراير سنة ١٨٨٤ جمع كل الدفاتر التى تخص الضرائب واحرقها مما يدل على سوء الطريقة التى كانت متبعة ابان العهد التركى فى فرض الضرائب وتحصيلها .

ولكن فى فترة المهدية اثناء حكم الخليفة عبد الله بدأ نظام الضرائب يتحسن بشكل ملحوظ فوضعت ضريبة العشور على المحصول وضريبة الزكاة على الحيوانات والمواشى والممتلكات والمال كما عمل نظام ايجار الاراضى .

وفى بداية الحكم الثنائى اهتمت الحكومة اهتماما بالغا بالضرائب وروعى فى ذلك حالة السكان والاضاع الاجتماعية والمحلية لهذا السبب كانت الضرائب منخفضة اذا ما قورنت بالوضع فى زمن الحكم التركى ولم يعهدوا الى تطبيق النظم الغربية فى نظام الضرائب وقد اعتمدوا على نظام الضرائب المفروض فى عهد المهدية وقد لاحظوا ان تحصيل الضرائب فى فترة المهدية كان يتصف بالقسوة فحاولوا ان يتفادوا ذلك ما امكن وعلى العموم فقد استفادوا فى فرض الضرائب من النظام المطبق فى البلاد المسلمة والذى يناسب احوال القطر .

وضعت فى بادىء الامر ضريبة القطعان والنخيل والاطيان والعشور والجزية وكانت تعدل من وقت لآخر حسب الظروف المحلية وقد اثبتت صلاحيتها فى نظرهم واعتبرت من ضمن الضرائب المباشرة فى السودان .

الضرائب المباشرة :

١ — ضريبة الاطيان

(قانون ضريبة الاطيان والنخيل لسنة ١٩٢٥) وقد فرضت هذه الضريبة مباشرة بعد الاحتلال على الاراضى الزراعية غير التى تروى بالامطار وكانت فى بادىء الامر محصورة على مديرية دنقلا (سابقا) ثم عمت اخيرا فى بقية المديريات والان تطبق بطريقتين :

(أ) ضريبة على قيمة انتاجية الارض دون اعتبار للمحصول المستخرج وهذه تتطلب خريط صحيحة وتسجيل للملكيات الاراضى وبعد ذلك تقدر الضريبة على عدد الافدنة ويوضح القانون فئات معينة للفدان .

(ب) اما الطريقة الثانية فهى مماثلة لضريبة العشور بتقسيد القيمة الحقيقية للمحصول واعتبار الضريبة نسبة معينة من هذا المحصول وتقل هذه النسبة كلما ازدادت المصروفات لكل محصول .

فالطريقة الثانية اصبح معمولاً بها . فـضريبة الاطيان فى السودان صارت تتطور الى ضريبة محصول وتقدر بقيمة مئوية محلية .

٢ — ضريبة النخيل

(قانون الاراضى والنخيل لسنة ١٩٢٥) وهى تطبق فقط فى المديرية الشمالية وتفرض فئة الضريبة على النخيل الذكر عندما ينفتح الزهر وفى حالة الاناث عندما تحمل الثمرة .

ولكن فى الواقع تقدر القيمة على ١٠٪ من قيمة المحصول وتكون لجنة تقدير لذلك لتقوم بهذه العملية ففى فترات من السنين تقدر بنحو

خمس سنوات وعادة يكون التحصيل في الربع الاخير من السنة عندما يكون المحصول في السوق •

٣ — العشور

(قانون ضرائب الاراضى المطرية لسنة ١٩٢٤) وتفرض على المحصول المزروع في الاراضى المطرية أو التى تروىها الانهار والتى لا تفرض عليها ضرائب أخرى أو حكر وضريبة العشور وضعت على نسق الذكاة وتقدر بعشر المحصول حسب سعر الاردب والقيمة التى يضعها وزير المالية باستشارة المديرين مع الاعتبار لسعر الاردب الجارى فى الاسواق المحلية فى كل فترة ولكل نوع من المحصول ويختلف تقديرها باختلاف المديریات والمراكز وزيادة على اسعار الاسواق المحلية يعطى الاعتبار لعدد السكان وسهولة المواصلات والاحوال المحلية •

ومما هو جدير بالذكر فان اللجان المعينة لهذا الغرض تجد مشقة فى تقدير المحصول مما يستدعى التنقل من مكان لآخر والبحث عن المحاصيل الناضجة وفوق ذلك يسجلون الارقام وقيمة المحصول واسماء المزارعين وتحصل القيمة نقدا ولكن يمكن للمدير مع موافقة وزير المالية ان يفرض تحصيل الضريبة على المحصول نفسه وذلك اذا استدعى الحال فى منطقة خاصة أو فى المديرية بأكملها لغرض المصلحة العامة •

ونجد ان الدخل من ضريبة العشور غير ثابت وذلك لاختلاف الامطار واحوال الطقس •

وفى مدة السبع سنوات بين سنة ١٩٣٦ الى ١٩٤٢ كان متوسط الدخل السنوى من ضريبة الاطيان والنخيل والعشور تقدر بمبلغ $92/219$

٢٠٨٤ ر ٢٠ من ضريبة الاطيان

٢١٢٩٠ ر ٢١ من ضريبة النخيل

٥٠٨٤٥ ر ٥٠ من العشور

المديرية	الاطيان	النخيل	العشور
	جنيه—هـ	جنيه—هـ	جنيه—هـ
النيـل الأ زرف	٤/٩٨٠	—	٣٣/٦٧٤
دارفور	—	—	—
خط الاستواء	—	—	—
كسلا	٣٧	—	١٣/٧٩٦
الخرطوم	٢/٤٣٥	—	١٤٩
كردفان	١٣٢	—	٤٢٧
الشمالية	١٢/٥٠٠	٢١/٢٩٠	٤٢٧
المجموع	٢٠/١٨٤	٢١/٢٩٠	٥٠/٨٤٥

(هذا الجدول يوضح متوسط هذه الضرائب في المديريات في هذه السنين الاحصائية من كتاب الزراعة في السودان للمستتر « توئل »)

٤ — ضريبة الدقنية

(قانون ضريبة الدقنية لسنة ١٩٢٥) هذه الضريبة موضوعة للمديريات الجنوبية وبعض اجزاء السودان وفرضت بدلا عن ضرائب المحاصيل والحيوانات للحالة البدائية التي يعيش عليها الناس هنالك . ولكن وجدت هذه الضريبة نقدا شديدا من المواطنين في عهد الحكم الوطنى باعتبارها مذلة للكرامة الانسانية ولا تأخذ في الاعتبار دخل الفرد والتزاماته العائلية .

الجزية :

(قانون الجزية لسنة ١٩٢٥)

ان الغرض من هذه الجزية كما يقول المشرع هي بث روح المسؤولية بين زعماء العشائر في المناطق القبلية فهي في بعض الاحيان تشمل العشور والقطعان والدقنية في كردفان وبعض مناطق من مديرية كسلا يهتم الاداريون بعمل الكشوفات والعيب الواضح في هذه الضريبة ان المسؤولين يجدون صعوبة بالغة في انصاف احد افراد القبائل اذا ما اشتكى ضد الجزية المفروضة عليه دفعها لانه ليس هنالك طريقة واضحة او تقدير معين يقسم على الافراد وانما يضعها الناظر او العمدة حسب الظروف القبلية وقد يقع عبئها الثقيل على الافراد العاديين ولا يدفع النظارو العمدة الا اليسير من ذلك ولذا يستحسن ان تستبدل بضريبة القطعان لانه يسهل تكسيئها وتوزيعها على المجموعة سنويا لمعرفة المقدرة الضريبية في المنطقة وبما ان الجزية والدقنية لا تفرض على الارض او المحصول لذلك لا تعتبر عند تقدير الضرائب المباشرة في السودان ويستحسن ان تدمج الضرائب المباشرة مثل العشور والقطعان والاطيان والنخيل والجزية في قانون واحد يشملها جميعا .

منذ الاحتلال كان غرض الاداريين البريطانيين ان تكون نسبة الضرائب المباشرة منخفضة بالمقارنة مع العهود السابقة .

الاهداف الاجتماعية من الضرائب المباشرة

كان مجموع الدخل بين ١٩٣٦ - ١٩٤٢ من ضرائب الاطيان والعشور والخراج يساوي ١.٤٪ من مقدار الدخل في ميزانية حكومة السودان وهذه الضرائب المباشرة لعبت دورا هاما في تقوية الادارة الاهلية بعد تخويل السلطات المالية ووضع ميزانيات مستقلة للادارة الاهلية

وهناك الضرائب غير المباشرة التى تحصل فى مناطق قبلية كالعوائد الجبلية التى تجبى على الصمغ والتبغ المصدق بزراعته والدوم والخشب والفحم وحطب الحريق واهمها الصمغ من ناحية الدخل ولتفصيل هذه هذه الضريبة ارجو الرجوع لقانون العوائد الجبلية لسنة ١٩٣٩ والتعديلات التى طرأت عليه سنة ١٩٥٩ .

العوامل الاقتصادية

نخلص من كل ذلك ان نظام الضرائب يختلف كما ونوعا حسب الاقتصاد السائد ففى المناطق الزراعية يرتبط الانتاج الزراعى بالارض وتتغلب اسعار المحاصيل فيصبح من السهل ان تفرض الضريبة على الارض نفسها مثل الضريبة التى تقدر على الفدان والضريبة على اساس قيمة الايجار السنوى ونرى فى نفس الوقت ان تحصيل هذه الضرائب يختلف باختلاف مواعيد جبهى المحاصيل وفى بعض الاحيان يصعب تقدير المحصول كما هى الحال فى ضريبة العشور .

لان المزارعين يستهلكون جزءا من انتاجهم بصفة مباشرة ثم ان المزارعين لا يعرفون طريقة مسك الدفاتر كذلك نلاحظ ان المزارع لا يتهرب من ضريبة الارض لانه مرتبط بها ولا يستطيع ان يفارقها وكذلك لان ترك الارض دون زراعة يؤثر على قيمتها الانتاجية .

كما نلاحظ ان موظفى الادارة المركزية والادارة الاهلية الذين يقومون بتحصيل هذه العوائد ليست لهم الكفاءة التى تمكن المسؤولين من فرض ضرائب على الارباح الفعلية من الاستغلال الزراعى كما يحدث فى انجلترا مثلاً واهيراً فان المجتمع الزراعى لا تتعدد فيه مصادر الدخل ومما يلاحظ ان المجتمع الزراعى اقل قدرة على دفع الضرائب من المجتمع القائم على الصناعة او التجارة فمثل هذه المجتمعات تعتمد على الضرائب غير المباشرة .

نقد للإدارة البريطانية

وبعد هذا العرض نريد ان نبدي نظرة اجمالية للحكم البريطانى كما وصفه المفكر العظيم المستر «نهر» الذى خبر هذا النظام وبلا مره وجدير بالذكر ان الادارة التى نحن بصدد الحديث عنها قد وجدت بذورها الاولى فى ولايات الهند ثم نقلت الى افريقيا .

يقول المستر نهر فى كتابه « حياة نهر » (An Autobiography)
والذى احتفلت به حينذاك كبريات الصحف البريطانية * صفحة ٤٣٥
تحت عنوان « سجل الحكم البريطانى » :

« ان المفهوم البريطانى لحكم الهند هو خلق دولة بوليسية فالمالية تخصص للمصروفات الحربية وتعزيز البوليس وحماية الادارة المدنية اما حاجيات المواطنين الاقتصادية والثقافية فلا تجد من يهتم بها ويضحى بها فى سبيل المصالح البريطانية ولا يستفيد من كل ذلك غير حفنة ضئيلة من الناس »

(اما المفهوم المتطور للمالية الذى يهدف لتعميم التعليم المجان وتحسين الخدمات الصحية والاهتمام بالفقراء والضعفاء وضمانات العمال ضد الامراض والشيخوخة والعطالة كما فى الاقطار الاخرى ، لا تحققها الحكومة لان نظام الضرائب متخلف ويقع عبئها على اصحاب الدخول الصغيرة)

« ان الظاهرة الهامة فى الادارة البريطانية هى تركيزهم على كل شىء يقوى من قبضتهم السياسية والاقتصادية على القطر اما التحسينات الاخرى فتأتى عرضا * فقد اتوا بادارة قوية وبوليس كفاء يمكنهم ان يعتزوا بهما ولكن لا يستطيع اهل الهند ان يفخروا بذلك » *

« نعم ان وحدة القطر جميلة ولكن الوحدة فى العبودية امر لا يمكن

التباهى به • فمتانة الادارة الاتوقراطية ربما تكون عبئا على الناس وكفاءة البوليس رغم انها مفيدة فى نواحي كثيرة ولكنها فى معظم الاحيان ربما توجه ضد الناس الذين كان يجب ان تحميهم وحديثا قال برتراند رسل فى هذا المعنى مقارنة المدنية الحديثة بمدينة الاغريق القديمة « ان تفوق مدينة الاغريق ترجع لعجز البوليس الاغريقى وعدم كفاءته التى افسحت المجال لعدد كبير من الناس المهذين الافاضل ليفلتوا من قبضته » •

ثم ينتقل المستر نهرو فى نقده لسياسة الحكم البريطانى فى الهند ويتحدث عن الامن الذى يعتز بسياتته الاداريون البريطانيون •

« ان الادارة البريطانية قد جلبت لنا الامن والهند فعلا فى حاجة الى الامن خصوصا بعد المتاعب والمشاكل التى تبعت امبراطورية المغول فالامن سلعة غالية وضرورية لاي تقدم ولذلك استبشرنا به ولكن قد كلفنا ثمنا غاليا - فمثل هذا الامن قد نجده احيانا فى صمت القبور أو داخل القفص او السجن او قد يكون الامن فى استكانة العاجزين الذين لايقوون على تغيير ما بانفسهم » •

« فالامن الذى يصونه الغاصب الاجنبى قل ان يجلب معه الطمأنينة والراحة المنشودة • ان وحدة القطر التى يعتز بها البريطانيون قد جاءت تلقائيا ونتيجة لتقدم الامبراطورية ولكن فى السنوات الاخيرة عندما التقت هذه الوحدة بالامانى القومية والشعور الوطنى فقد شاهدنا باعيننا المحاولات المحمومة لتمزيق وحدة القطر وتشيت شمله وتشجيع الطائفية ووضع العراقيل الهائلة امام تقدمنا » •

ثم بعد ذلك يعقب المستر نهرو على الذين يدعون ان الحكم البريطانى خدم الهند وطورها فيقول :

« نعم هنالك تقدم من النواحي الاقتصادية ولكنه كان من الممكن ان يحدث مثل هذا التقدم دون الحكم البريطانى لاسيما ونحن فى مطلع

«الثورة الصناعية والتقدم العلمى فقد اصابت بلاد كثيرة تقدما باهرا فقد
تم فى الهند فى فترة الحكم البريطانى بناء السكك الحديدية وامتدت
خطوط التليفونات واللاسلكى ونحن نشكرهم لانهم ادخلوا ثمار الثورة
الصناعية فتحسين التجارة ونقل المحاصيل جلب حياة جديدة وثروة
لملايين من المواطنين ولكن هذا التقدم وضع لاغراض اخرى هى تقوية
قبضة الامبراطورية وخلق سوق للبضائع الانجليزية »

القواعد النظرية للادارة البريطانية

تحدثنا عن نوع الادارة البريطانية التى كانت سائدة فى الهند ونقلت الى السودان وغيره من البلاد المستعمرة الاخرى ورغم انها اتفقت فى جميع البلدان على الاهداف الا انها اختلفت فى النظم والاشكال حسب الظروف المحلية والمراحل التى يمر بها كل قطر على حدة .

أولاً : نخلص من كل ذلك ان الاساس النظرى للادارة البريطانية هى التجربة فى المستعمرات المختلفة وتطبيقها فى الاوضاع المتشابهة فمثلاً نجد ان نظرية الحكم غير المباشر والادارة الاهلية بدأت فى ولايات الهند ثم انتقلت الى افريقيا واخيراً طبقت فى السودان مع مراعاة الظروف المحلية .

ثانياً : تقوم الادارة البريطانية على الاستفادة من الاوضاع القائمة فى الاقطار المستعمرة وتطوير ما يناسب سياستهم الادارية كاستفادتهم من النظام القبلى فى السودان والحفاظ على التقاليد والعادات التى تصون هذا النظام لتقوية الحكم البريطانى وتشبيته وعندما يطبقون نظام الحكم المحلية الاوربى يراعون فى ذلك تقوية الوضع القبلى وعلى هذا قام نظام الحكومة المحلية على اساس الادارة الاهلية وهم فى نفس الوقت يتفادون فرض النظريات السياسية الغربية التى تتعارض مع النظام المحلى القائم

ثالثاً : يستفيدون من اخطاء الحكام السابقين . مثلاً نجد انهم استفادوا من اخطاء الاتراك فى ادارة البلاد كما اسسوا نظام الضرائب واستفادوا من الطريقة التى كانت متبعة فى زمن المهدية وكانت اسسبة هذه الضرائب بسيطة اذا ما قورنت بالوضع فى زمن الاتراك - كذلك تفادوا المعاملة القاسية التى كانت تجبى بها الضرائب فى الماضى وكانوا يهدفون من نظام الضريبة الى تقوية النظام القبلى وتشبيته .

رابعاً : ان الادارة البريطانية تقوم على سياسة ثابتة مدروسة ومجربة لها اهدافها الواضحة واساليبها الواقعية - ونستطيع ان نقول انها ثمار تطور الرأسمالية الغربية ولذا جاءت متكاملة وتشكل النظام الاستعماري الاخذ الان في الزوال ومن خصائص هذه الادارة انها لا تعتمد على الاشخاص كما رأينا ذلك في عهد الحكم التركي فمتى ما كان الوالى قويا استطاع ان ينفرد بالحكم ويشق عصا الطاعة ففى ذلك العهد تتأثر السياسة بالنزوات الفردية والنفوذ الشخصى .

اما فى نظام الادارة البريطانية فلا نجد اثرا للفرد فالادارى البريطانى مهما كان قويا ومفكرا ممتازا فلا يستطيع ان يتخطى فى تصرفاته عن الاهداف المرسومة التى جاء لتحقيقها وفى هذا المعنى تقول مسز «بيرام» عن المستر (نيوبولد) فى صفحة ١٠ من المقدمة لكتاب (The Making of the Modern Sudan) (ان الحكم على نيوبولد الادارى يتطلب معرفة بالوضع الذى يعمل فيه وهو النظام الاستعماري الحديث وليس غريبا لرجل مثل نيوبولد يمتاز بعقل ثاقب ان يجد نفسه ضابطا فى خدمة مهما سميت فاساسها استعماري) وتقول الكتابة انها لا تتعمل كلمة استعمار المتعارفة عند نقاد السياسة البريطانية من المصريين والسودانيين ولا يختلف اثنان فى مقدرة نيولون وكفاءته .

خامساً : ننتقل الان الى الحديث عن المؤلفات التى وضعها الاداريون من البريطانيين . لاشك ان الاداريين الانجليز فى السودان قد دونوا قدرا وافرا من تريحنا المعاصر فى كتبهم ومؤلفاتهم كما قاموا بمجهود عظيم فى تسجيل ودراسة النظام القبلى فى المجلة الرائعة « السودان فى مذكرات ومدونات » نرجو ان تبقى هذه الذخيرة ولا تمتد اليها يد الزمن بالضياع والتبديد ولكن لابد من اعادة النظر فى هذه المؤلفات وكتابتها من جديد

فالمطلع على هذه المؤلفات يرى انها تهدف الى تدعيم الحكم البريطاني وتقويته وعندما يكتبون عن القبائل السودانية فلا يستهدفون في كتاباتهم مصلحة هذه القبائل في حياة الاستقرار ورفاهية الافراد ولكن ما يقدمونه من خدمات في هذه الناحية تاتى عرضا وشريطة ان لا تتعارض مع مصالحهم العليا .

سادسا : نجد انهم قد تأثروا بكتاباتهم بالحركة الرومانتيكية في الادب الانجليزى فنراهم يمجدون العرى في الجنوب متأثرين بنظرية روسو رائد هذه الحركة التى تدعو الى لبذ المدنية والرجوع الى الطبيعة فيستغلون بذلك مثل هذه النزعات الادبية ليستبقوا على التأخر في الجنوب ويخدموا مصالحهم الاستعمارية .

كذلك نشاهد اثر حبههم للطبيعة باديا في كتاباتهم عندما يصفون حياة القبيلة كوصف «دنكان» لقبائل الحمر ووصف «نيوبولد» الرائع للصحراء ، هذا الوصف الدقيق والتصوير النابض بالحياة يشهد على على مقدرة «نيوبولد» الفائقة في استلهاهم مظاهر الطبيعة ويذكرنا بوصف «ديكنز» للعاصفة في كتابة (دافيد كوبر فيلد) ونلاحظ في كتاباتهم ايضا روح المغامرة فنراهم يجوبون الفيافي والقفار ويضربون في بطون الارض في رحلاتهم المتعددة وسط القبائل المشتتة يجتمعون فيها بالافراد والجماعات ويتعرفون فيها على حياتهم فالمغامرة هذه التى نلمسها في حياتهم وكتاباتهم مستمدة من روح العصر الذى صورها لنا ابرع تصوير الكاتب الانجليزى الذائع الصيت ديفو في كتابه (روبنسون كروزو) . ويساعدهم على القيام بالرحلات الطويلة «والماموريات» المتباعدة تكوينهم الجسماني وحبهم للرياضة . وكانوا يفضلون الممتازين

فى الرىاضة البدنية من خريجي الجامعات البريطانية ملء وظائف الادارة فى السودان ، يذكر ذلك المستر « جاكسون » فى كتابه Sudan Days and Ways صفحة ١٥ منه •

ملحوظة : « الاداريون من السودانيين يقللون من القيام بالمهام ورياء وربما يعزى سبب ذلك لارتباطاتهم العائلية »

هذه تقريبا ملاحظات سريعة عن سياسة الحكم البريطانى ازاء الوضع القبلى اردت ان ابيها فى هذه العجالة •

من آثار النظام القبلي على الحياة السودانية

الفرد بين المسؤولية الاجتماعية والنزعة القبلية

لا يدرك الفرد القبلى مسؤوليته نحو المجتمع فهو مسئول امام أسرته وعشيرته اما المجتمع الذى يعيش فيه فهو غريب عليه ولا يربطه به غير سلطة الدولة التى يرى انه مجبر على طاعتها واظهار الولاء لها وذلك نتيجة طبيعية لفقدان الوعى الاجتماعى داخل النظام القبلى فهو لا يشارك بنى وطنه ولا يتجاوب معهم ولا يحس بالمسؤولية التضامنية التى تربطهم جميعا برابط الولاء والاحترام للوطن لا عن رهبة ولكن عن ادراك سليم لمهامهم وواجباتهم الكبرى *

وللأسف فاننا نجد اليوم ان هذا الاحساس القبلى العميق يؤثر حتى على المتعلمين من افراد القبائل السودانية - وعلى ما اعتقد فالتعليم وحده لا يكفى للتخلص من مضر الاثار القبلية على الافراد خصوصا الذى تربى داخل القبيلة *

فالفرد منذ نعومة اظفاره يجد نفسه محاطا بسياج حديدى من التقاليد والعادات التى تتسرب الى اعماقه وتكيف سلوكه واخلاقه فعندما يبلغ مدارج التعليم العليا ويتفاعل مع مجتمعه الجديد ورغم التغيير الذى يطرأ على حياته يجد نفسه دون وعى منه يعبر عن تصرفات قبلية تتعارض مع الهدف الاساسى للتعليم ومقتضيات الحياة الجديدة *

نلاحظ هذا عندما يعود بعض الافراد المتعلمين الى اوطانهم فى فترات العطلات المدرسية او الاجازات الحكومية تتغلب عليهم النزعة القبلية وهم بين عشيرتهم واهليتهم لان ينبذوا اثار المدنية والتحضر التى اكتسبوها ويعيشوا بين اهليهم فى هذه الفترة كافراد عاديين ومنهم من

يتخلّى عن زيه وسلوكه الجديد ويعود لمباشرة حياة القبيلة ويمارس عادات القوم وتقاليدهم •

ويرجع السبب في ذلك :

اولا : لانهم دون ادراك منهم لا يستطيعون ان يتخلّوا عن التراث الحديدي والاثّر النفسى الذى تركته فيهم حياة القبيلة •

ثانيا : لانهم يعتقدون ان التخلّى عن مظاهر التحضر يرفعهم في نظر عشيرتهم ويكسبهم عطفهم ولا يعرضهم لنقدهم ومجافاتهم •

وعندى ان هذا الفهم خاطىء وضار اذ ان المتعلم مفروض فيه ان يكون قدوة لاهله ويشجعهم على تقبل المدنية ويث فيهم اثارها من تعليم وعادات جديدة صالحة حتى يمهّد بذلك لنشر مظاهر التحضر وسط المجتمع القبلى وليسهل مهمة المسؤولين الذين يضعون برامج الاصلاح مستهدفين ازالة التناقض الموجود اليوم بين البدو والحضر من اجل نهضة القطر وتطوره • هذا فى رأى واجب المتعلم داخل المجتمع القبلى •

التعصب القبلى بين المتعلمين

وفوق كل ذلك نجد هنالك اثارا سيئة تركها حياة القبيلة عند بعض المتعلمين وللأسف فقد تفشت هذه الظاهرة خصوصا بعد فترة الحكم الوطنى فنجد اليوم بعض المتعلمين يتعصبون لابناء قبيلتهم ويعتقد الواحد منهم ان واجبه يقضى ان يفضل افراد عشيرته على الآخرين من ابناء القطر خصوصا فى مجال التّخديم والتوظيف دون اعتبار للكفاءة والخبرة - وعلى هذا الاساس قامت الدعوات فى الماضى فى انحاء القطر تنادى بتحقيق مطالب قبلية دون اعتبار للمصلحة القومية •

ولو كان الذين يتصدرون هذه الدعوات من غير المتعلمين لاستطعنا ان نلتمس لهم العذر وقلنا ربما دفعهم لذلك التعصب القبلى والنظرة

الضيقة ولكن للأسف نجد ان بعض المتعلمين من افراد القبائل هم الذين يتحمسون لهذه الدعوات ويعقدون لها المؤتمرات •

وابادر موضحا باننى لا اعارض مثل هذه المؤتمرات اذا كانت تدعو لتطوير المنطقة ونهضتها بل أويدها ولكننى اتخوف اذا كانت تهدف الى مطامع سياسية الغرض منها تمزيق وحدة الوطن وعرقلة نموه بتوجيه العدااء نحو ابناء القطر واستبدالهم باخرين من ابناء القبيلة على اساس عنصري وليس على اساس الكفاءة والنظرة العامة •

التعليم والاستنارة

اذن لماذا يتعلق بعض المتعلمين بمثل هذه العادات ؟

عندى ان هذا مرده الى الفرق بين التعليم والاستنارة • فالتعلم غير المستنير يضع مصالح الجزء فوق الكل ويعتقد دون وعى منه ان مصلحة عشيرته وقبيلته فوق مصلحة الامة •

اما الاستنارة ففى رأى تتطلب مستوى من الاخلاص والوعى والادراك السليم والنظرة الشاملة للحياة - فالفرد المستنير الواعى المخلص هو الذى يحمل هموم الانسانية جمعاء بغض النظر عن الخلافات المذهبية أو الدينية أو العنصرية - وللأسف فهذه النظرة لا يدركها من يعمل فقط لعشيرته وقبيلته مهما بلغ حدا من التعليم •

ولكن هنالك نوع من الناس اشد خطرا على المجتمع وهذا يتمثل فى الطبقة المستنيرة التى يعمل افرادها عن وعى وادراك لوضع مصالحهم الذاتية فوق المصلحة القومية - وهؤلاء هم الذين يستغلون دعوات الاصلاح الاجتماعية لتنفيذ اغراضهم ولتحقيق مصالح دنيا عاجلة •

قصدت من كل ذلك ان أوضح ظاهرة اجتماعية بدأت تستشرى فى مجتمعنا السودانى وان اشير الى علاقتها بالنظام القبلى ولست انوى التقليل من شأن دعوات الاصلاح ولا التشييط من همم الرجال العاملين لها فى اخلاص وادراك تام •

(٢) الأسرة

الاسرة هي الوحدة القبلية أو الاهل ويليها الجيل وهو مجموعة من الاسر الوثيقة الاتصال وهذه الاسرات المتماسكة تكون فرعا يطلق عليها اسم العشائر أو الحمائل «ان اريد بيان صلة الرحم» اما القبيلة فهي تضم كل هذه الاقسام فالعلاقات التي تربط افراد العشيرة ببعضهم البعض تكون محكمة وثيقة وقائمة على اسس شخصية بحثة ولا جرم ان الولاء والاخلاص للعشيرة يتولد منه العديد من العيوب التي تتصف بها اداة الحكم مثل المحسوبية والرشوة واستقلال النفوذ وهذا يتفشى في المجتمع القبلى بشكل محسوس فاذا ما فاز احدهم بوظيفة حكومية فانه يعتقد ان عليه واجبا مقدسا نحو افراد عشيرته ينحصر في تعيينهم في عمل حكومي. ظلنا منهم بانهم يؤدون بعض ما عليهم من تبعات نحو اقارب والخلان وهكذا يتطرق الفساد الى الادارة المحلية والمركزية .

وفي اعتقادنا ان الولاء لشيخ القبيلة او للاب اكبر عائق يحول دون انتقال افراد القبيلة الى مناطق اخرى ومهن مختلفة اذ ان مثل هذا التصرف تعتبره القبيلة طيشا ونزقا وعقوقا واذا علمنا ان بعض شيوخ القبائل يطالبون رعاياهم بتقديم ما يلزم من فروض الولاء والطاعة كالخدمات الشخصية أو القتال من أجلهم استطعنا ان نفهم كيف تبدد الطاقات الانتاجية احيانا في المجتمع القبلى .

ورابطة الاسرة وتماسك القبيلة تتطلب الاهتمام بالكثرة العددية وهي مصدر قوة القبيلة وفيها بسط لنفوذها ان المفارقة بالاعداد والانساب متصلة ولا تفترق عن العقلية القبلية ونتيجة لذلك صار الفرد يميل الى الزواج المبكر والى انجاب الكثير من النسل دون قيد ويقول الدكتور سعد ماهر حمزه في كتابه (التنمية الاقتصادية والجهود الاجتماعية) «ولزيادة السكان اثار اجتماعية واقتصادية معقدة ويكفي هنا ان نوضح

ان معدل الزيادة فى السكان اذا كان يربو على معدل الزيادة فى الانتاج (زراعيًا وصناعيًا) فان النتيجة تكون حتمًا انخفاض فى مستويات المعيشة اثر انخفاض نصيب الفرد من الدخل العينى « واذا كنا لا ندافع عن السياسة المثالية فى تحديد النسل فاننا لا نستطيع ان نقر الاوضاع السائدة حاليًا فى الدول المتخلفة الاسيوية الافريقية واى زيادة فى السكان يجب ان تقترن بزيادة اكبر فى معدل الانتاج القومى حتى تضمن عدم انهيار مستويات المعيشة بل ارتفاع تلك المستويات بشكل ملموس »

«وبمناسبة ذكر الاسرة وحجمها فى الدول المتخلفة نرى من المفيد ان نشير الى الآثار التى تنشأ عن ذلك فى مضمار الضرائب فاذا كانت الاسرة كبيرة العدد امكننا ان ننتظر ضعفًا فى حصيلة ضرائب الدخل نظرا لارتفاع حد الاعفاء وعدم ارتفاع فئات التصاعد التبعية كما يمكننا ان ننظر انخفاضًا فى حصيلة ضرائب التركات نتيجة تفتيت الملكية بعد وفاة رب الاسرة »

(٣) الروح الحربية

ومن اثر رابطة الاسرة والولاء لها والحفاظ عليها تولدت الروح الحربية وسط القبائل واصبحت صفة مستديمة للنظام القبلى فالمشاحنات والعداوات القديمة تكون كثيرة متكررة فيما بين القبائل لاسباب مختلفة منها عادة الاخذ بالثأر فعلى الفرد ان يثأر لاقاربه حتى الدرجة الخامسة اذا تعرضوا للقتل فاشعارهم واغانيتهم دموية ومن لم يذد عن حوضه بسلاحه فهو هالك ونتيجة لذلك لا يعرف البدوى التسامح والعفو الا من تأثر منهم بالدين الذى يدعو للاخاء والعفوان واولئك نفر قليل .

والى جانب ذلك فالبدو الذين يعيشون على الكفاف يميلون الى سد النقص فى حاجياتهم المعيشية عن طريق الاغارات التى يشنونها على القبائل المجاورة وكذلك القرى الزراعية فيسلبونها خيراتها من محاصيل ومواشى ومتاجر وقد يفرضون عليها الاتاوات الباهظة ومن الواضح ان اضطراب الامن ليس من صالح التطور الاقتصادى .

نجد ان شيخ القبيلة فى عهد مملكة الفونج يصرف ميزانيته من ثروته الشخصية من المزارع ودخله من تجارة الرقيق والمكوس والجمارك التى يجبونها من القوافل والاسواق - يصرفها على الحروب مع القبائل الاخرى لتدعيم مملكته او يجرى الحملات للذين يرفضون دفع الاتاوة .

فالمجتمع القبلى مجتمع حربى فى تكوينه وحياته الاجتماعية وما من قبيلة الا ولها حروبها مع جاراتها والتاريخ الذى يتلقاه الصغير من والديه هو وقائع القبيلة وايامها الحربية ومشاهير زعمائها وقوادها وكيف هزموا خصومهم وانتصروا عليهم .

دفعت الروح الحربية افراد القبائل الى تملك الرقيق فكان الشيخ

فى الماضى يعتمد فى حروبه زىادة على أولاده وبنى عمه على عبيدة وهم
يبدلون انفسهم فى سبيل سيدهم الذى يعتزون به •
فهذه الروح الحربية قطعت اوصال البلد لسبب الحروب والكثيرة
بين القبائل فى زمن مملكة الفونج فالسينين التى سبقت الفتح المصرى
كانت حقبة تفكك وانحلال مما جعل مهمة اسماعيل باشا اسهل مما
كان مقدرها لها •

ولكن عندما تواجه القبيلة عدوا مشتركا فانهم يواجهونه صفا واحدا
ويتناسون خلافاتهم الشخصية « انا واخى على ابن عمى وانا وابن عمى
على الغريب » تماما كما وقف الشايقية وقفة رجل واحد ضد جحافل
محمد على المحملة بالعتاد •

والى اليوم نجد ان الخلافات القبلية ترجع فى اصلها الى هذا
التكوين الحربى ولهذا السبب كانت صيانة الامن من مهام الادارى
البريطانى • فوضعت المراكز فى المديرىات المختلفة لتفى بهذا الغرض •

ولهذا فالغاء المراكز أو دمجها لابد من أن يسبقه فهم ودراسة
للنظام القبلى وذلك لارتباط القبائل مع بعضها وتشابك مصالحها مما
يستدعى مرونة وخبرة واسعة فى هذا المضمار •

(٤) العداوة بين الحضر والبدو

ادى ترابط الاسرة وتكوينها الى خلق العداوة بين اهل المدن والبدو فالفلاحون يخشون البدو ويضمرون لهم الكراهية والبغضاء نظرا الى ما يتعرضون له من اغارات او غزوات وجزية واثاوات وهذا الوضع يدعو المزارعين الى عدم المقامرة باموالهم فى انشاء البساتين والتوسع فى المباني مخافة ان يضطروا الى التنازل من قراهم تخلصا من سطوة المغيرين وهؤلاء كثيرا ما لا يخضعون لرقابة حكومية ويفلتون من ايدى العدالة فلا غرامة فى ذلك فالبدو لا يجد ما يدعو الى احترام حقوق الغرباء وهو لا يعترف بالحقوق المتساوية الا لافراد قبيلته *

ولا جرم فالعداوة التقليدية بين الحضر والبدو تضع قيда على النشاط الاقتصادى كما تعرقل قيام المدن والمعروف ان المدينة وهى منبع المدنية ومركز الرقى والمهد الذى يتربى فيه الوعى الاجتماعى والثقافى والصحى بل ان المدينة والمراكز الحضرية والتجارية والصناعية عامة هى المعمل الذى ينضج فيه الوعى السياسى وتزدهر فيه روح القومية *

وكان شعور البغضاء بين أهل المدن والبدو من التناقضات التى استفاد منها الحكم الاجنبى فادخل فى روع أهل البدو ان المثقفين (الافندية - كما كان يسميهم الحاكم الاجنبى) يضمرون لهم العداوة - فادى هذا الى شبه القطيعة بين المثقفين السودانيين واهل البدو من المشائخ ابان الحركة الوطنية فاضر بنمو الشعور الوطنى وتوحيد الصف *

ولكن عندما تسلم السودانيون مقاليدا لحكم وصارت البلاد لبنيتها عمل المخلصون من ابناء هذه الامة الى اعادة الثقة بين مشايخ القبائل والمثقفين السودانيين والان يعملون يدا واحدة لنهضة القطر ناسين الخلافات التى كانت ناشبة فى الماضى *

(هـ) القبيلة والدولة

ذكرنا ان الفرد داخل القبيلة لا يستقل بنفسه وانما يعمل لصالح قبيلته فوعيه وعى جماعى ينحصر فى داخل الاطار القبلى ولهذا يكون ولائه للقبيلة .

فالحياة القبلية هى عالمه الكبير (مصدر تفكيره ووحى الهامه) فكلما يصدر من تصرفاته لا يخرج عن النظام القبلى اما الاشخاص الاخرين فهم غرباء عليه ان لم يكونوا اعداء له وليس فى ذهن البدوى اى مفهوم للدولة ولا يستطيع ان يفهم معنى الوطن ولا يمكن ان يتظر الافراد الذين خارج قبيلته كمواطنين لهم حقوقهم المشروعة فى تملك الارض وشرب الماء ورعى الماشية ويعتقد ان الارض التى يعيش عليها وما فيها من خيرات هى ملك لقبيلته يتوارثها الابناء عن الاباء ويدافعون عنها بكل مرتخص وغال .

ونلاحظ ان الاتفاقيات حول الارض وتقسيمها بين القبائل كثيرا ما تكون جائرة وتتعارض مع حقوق الافراد الاساسية كمواطنين فى الدولة » اشير فى هذه المناسبة الى اتفاقية الارض المنعقدة بين قبيلة الهدندوة والرشايدة سنة ١٩٣٣ » والتى بموجبها يصير تملك الارض من حق الهدندوة وحدهم ولهذا السبب ينظر الهدندوى لافرد الرشايدة نظرتة للغريب المعتدى على ارضه .
والتي بموجبها يصير تملك الارض من حق الهدندوة وحدهم ولهذا السبب ينظر الهدندوى لافراد الرشايدة نظرتة للغريب المعتدى على ارضه وهذا المفهوم الضيق المنحصر اضر بمصالح البلد من ناحية الامن والتطوير الاقتصادى اذ تسبب من جراء ذلك قيام المشاحنات والمنازعات حول الارض مما ادى الى الاغتيالات الفردية والاضطرابات القبلية . لهذا ارجو ان يعاد النظر فى مثل هذه الاتفاقيات على اساس المصالح الوطنية وبغرض صهر الكيان القومى وتوحيد الامة .

وينظر البدوى للصحراء على انها وطنه الاجتماعى وهو خال الذهن عن الروح القومية ولا يعرف دولة يخضع لسلطانها وقوانينها ويعمل لحسابها ويرى البدوى ان السلطة المركزية التى تمثل الدولة ليست الا وسيلة للحد من حرية افراد القبيلة وزريعة للتدخل فى شئونهم الخاصة فهم لا يلتزمون باى التزام نحو السلطة المركزية سواء أكان ذلك الالتزام هو الخدمة العسكرية او اداء العشور وسائر التكاليف العامة .

ولعل هذا هو السبب فى عدم الرغبة بل الامتناع عن دفع الجزية والضرائب لان البدوى يفقد الشعور العام بالمشاركة فى الوطن الكبير ولا يعزف ان له حقوقا وواجبات يجب ان يؤديها بخلاف تلك التى تنحصر فى عالمه القبلى .

ولهذا نرى ان هذا المفهوم السلبي للدولة لا يمكن ان يتفق مع تطور القطر والتنمية الاقتصادية — فنهضة القطر تتطلب ان يحل الولاء للدولة محل الولاء لمشايخ الخطوط والفرد يجب ان يكون فى خدمة الدولة والدولة يجب ان تكون فوق كل اعتبار حتى يعرف ماله وما عليه بالتعاون والتآخى بين المواطنين جميعا من اهم مقومات الدولة الحديثة .

(٦) العادات والتقاليد (السوالف)

والوحدة القبلية تقوم على اساس متين وتماسك كما ذكرنا وتعتبر العادات والتقاليد الرابطة القوية التي تشد من هذا البنيان ويجد الفرد من خلال هذه العادات الامن الذي ينشده داخل القبيلة ولكل قبيلة عاداتها الخاصة التي تسرى بين الافراد كما تسرى القوانين واللوائح في المجتمعات الاكثر تحضرا، ويحترم افراد القبيلة هذه السوالف ويرضون عنها كل الرضاء فهي نابعة من حياتهم و متمشية مع مقتضيات حياتهم البدوية وهم يفضون منازعاتهم بواسطتها ويحلون مشاكلهم بنصوصها التي يعرفها الجميع وان لم تدون ويحترمها الجميع بالرغم من انها لم تدون ولم تصدر بمراسيم أو منشورات وهي موضع الاحترام دون حاجة الى سلطة ترغمهم على احترامها ويعتبر من يخالفها خارجا منشقا ينظر اليه المجتمع البدوي نظرة فيها كثير من الازدراء والتحقير *

ترتبط التقاليد والعادات بالوضع القانوني داخل القبيلة فقد وضعت نظرية (الحكم غير المباشر) على اساس العادات المرعية داخل القبيلة - فقد رأت الادارة البريطانية ان تستفيد من التقاليد الموجودة داخل القبيلة الافريقية فوضعت نظرية (تخويل السلطات) الى مشايخ القبائل وكونت الادارات الاهلية على هذا الاساس *

وبدراسة العادات والتقاليد داخل القبيلة نتعرف على مثلهم العليا في الحياة وصفاتهم الشخصية من كرم وشجاعة واحترام كذلك نتعرف على قيمهم الاجتماعية كادراكهم لمعنى الخير والشر والفضيلة والرذيلة ونظرتهم للجمال ونتعرف على مكانة المرأة في مجتمعهم ووظيفتها في الحياة القبلية *

ويتبين من كل ذلك ان العادات والتقاليد في النظام القبلي عميقة الجذور ويعد من الحطل تجاهلها وهي تختلف في كثير من التفاصيل عن العادات لدى القبائل الاخرى *

ولكننا فى تتبع دراساتنا للعادات نجد انها لا تتغير ولا تتطور الا بالقدر اليسير الذى لا يؤثر على وحدة القبيلة وقد يكتسب افراد القبيلة بعضا من الصفات والعادات الجديدة بحكم امتزاجهم واختلاطهم مع القبائل الاخرى او بحكم تغيير نظام حياتهم وانتقالهم من حياة الرعى الى الزراعة او الصناعة فهم بذلك يكتسبون عادات وتقاليد جديدة طبقا للمجتمع الجديد ولكن القبائل التى تعتمد على الترحال تحتفظ غالبا بعاداتها طول الزمن لذا عندما توضع برامج الاصلاح للقبيلة فلا بد ان تهيا بحيث تتفق مع التقاليد والسوالف .

ولكن هناك من التقاليد ما يعد ضارا بمصالح القبيلة خاصة والدولة عامة فمثلا هنالك من اعداء التى تربط بالسحر والشعوذة ويكاد السحر يسيطر على الحياة فى الجنوب فكل شىء يرجع لقوة الشياطين والمردة حتى لقد يمتنع الاهالى عن التعامل بالبيع والشراء فى بام مخصوصة فى الاسبوع .

ونجد مثلا أن بعض قبائل انجولا الافريقية تزرع فى ارض غير صالحة لزراعة فى المنحدرات وتترك الاودية الخصبة ظنا منها ان الادوية تسكنها ارواح الموتى كذلك نجد بعض القبائل التى تؤمن بالسحر وتقديس الابقار ترفض ان تتعامل بها كسلع تجارية ومصدر دخل للقبيلة والدولة .

وهذا مما يعد من الجمود الاجتماعى الذى يؤثر على اقتصاديات البلدان المتخلفة .

ومن ناحية اخرى فدراسة العادات والتقاليد القبلية تساعد على فهم الفنون الشعبية لدى القبائل وتكون النواة لدراسة الادب القومى السودانى .

كما يجد الباحث الاجتماعي من دراسة هذه العادات مادة خصبة لمعرفة « ميكانيكية » الوضع القبلي والتكوين النفسي لدى الافراد والجماعات فيستطيع الباحث مثلا ان يدرس اثرها على الجريمة ويدرك دوافع الخير ونوازع الشر لدى هذه القبائل البدائية - ومثل هذه الدراسات ستلقى بلا شك ضوءا على تكوين المجتمع السوداني .

(٧) الاختلاط والامتزاج

يقول الدكتور « محمد عوض محمد » في كتاب (السودان الشمالي) عن علاقة القبائل بعضها البعض في السودان « نظرا لتعدد الاقاليم الجنسية في السودان وفي الاقطار المجاورة له لم يكن بد من ان يكون على حدود تلك الاقاليم ضروب متفاوتة من الاختلاط والامتزاج بين السلالات من جهة وبين الثقافات من جهة أخرى ولم يساعد على هذا الاختلاط مجرد التجاور الاقليمي بل ساعد عليه بوجه خاص سهولة الارض وسهولة الانتقال فيها وانتشار حرفة الرعي التي لا تقيد الناس تقيدا شديدا بالارض التي يعيشون فيها والاختلاط والامتزاج على ضروب مختلفة ونقصد بالاختلاط اجتماع عنصرين مختلفين حتى يتألف منهما مركب جديد قائم بذاته ومن الاختلاط والامتزاج ما يتناول الصفات الجسدية وما يتناول الثقافات وحدها فيتاثر الناس بثقافة غير ثقافتهم مع بقضاء دمائهم على ما كانت عليه تقريبا .

ومن امثلة الامتزاج ماتم بين العنج المسيحيين والعرب اثر هجوم الفونج والعدلاب على مملكة المسيحيين في اوائل القرن السادس عشر الميلادي فقتل من المسيحيين من قتل وفر من فر منهم ومن بقي اثر السلامة واعتنق الاسلام فامتزج بالعرب وتلاشى فيهم دما ودينا وثقافة .

اما عن مملكة دنقلا فانقلابها من المسيحيين للمسلمين ومن النوبة للعرب فعلى ما يظهر كان تدريجيا دون سفك دماء أو خراب ديار اللهم

الا تلك المناوشات الاولى فى زمن عبد الله بن ابي سرج حين كان واليا على مصر وقد تم ذلك قبل هذا الانقلاب الدموى الذى حدث فى المملكة الجنوبية •

يتضح من ذلك ان الامتزاج بين القبائل قد يكون عن طريق الحرب والقهر كما حدث فى المملكة الجنوبية وقد يكون الامتزاج تدريجيا وبمرور الزمن كما حدث فى مملكة دنقلا •

ومن المعروف ان القبائل عادة لا ترغب فى الامتزاج او الاختلاط مع القبائل الاخرى الا اذا جدت ظروف خارجة عن وحدة القبيلة لهذا السبب نجد افراد البيت الواحد يتزوجون من بنى عشيرتهم ولا يرغبون فى الزواج خارج عائلتهم وتفتشت هذه الروح اليوم بين المجتمعات السودانية فنجد افراد العائلة يتزوجون من بعضهم البعض ويكرهون الزواج من القرباء الخارجين عن عائلتهم رغم ما فى ذلك من فوائد اجتماعية تعود على المجتمع بتجديد النسل وتنوعه •

ويرجع تمسك الاسرة بالزواج بين افرادها الى صلات الحسب والنسب مما يترتب عليه وجود اسر وقبائل نبيلة الاصل وقبائل مشتبه فى اصلها ويصعب الاختلاط فى ما بينها •

فهذه الحالة الناتجة من عدم المرونة القبلية تؤثر حتى على مظاهر النشاط الاخرى فى المجتمع • فنجد مثلا فى مجال الصناعة او الزراعة صعوبة فى انتقال الايدى العاملة بين أوجه النشاط المختلفة اذ تمنع الفرد النعرة القبلية والتعصب لبنى جلدته من أن يترك قبيلته ويذهب ليعمل مع افراد اخرين قد يكونوا فى نظرة اقل منه حسبا ونسبا وهذا السبب ادى الى ندرة الايدى العاملة فى مجال الزراعة مما فتح الطريق امام قبائل الغرب التى اصبحت تتدفق فى المشاريع الزراعية تعمل فيها بهمة

ونشاط بل صارت تمتلك الارض كما تجد في مشروع القاش والجزيرة
مثلا •

ونسبة لان المهاجرين من ابناء الغرب يعملون باجور منخفضة فقد
ادى هذا بالتالى الى انخفاض اجر العامل السودانى ومنافسته فى هذا
الحقل ومن المعلوم ان انخفاض الاجر يقلل من انتاجية العامل ويؤثر ذلك
بطريق مباشر على تطور اقتصاد البلد •

(٨) عدم الاستقرار

من خصائص الوضع القبلى عدم الاستقرار • ان عدم استقرار
القبائل وتنقلها من مكان الى اخر طلبا للمرعى والماء ومستلزمات الحياة
يؤثر على وضع البلد الاقتصادى والقطر لا يمكن ان يصيب نجاحا باهرا
فى نهضة الا اذا كان وحده متماسكة من الناحية الاجتماعية والاقتصادية

فاذا كانت القبائل تنتقل من مكان الى اخر فمن الصعب على الدولة
الناشئة التى تحتاج الى الوفير من المال ، من الصعب عليها جباية
الضرائب وملاحقة افراد القبيلة من مكان الى اخر وتجد الادارة صعوبة
شديدة فى جلب الضرائب والجزية خصوصا من القبائل المتاخمة للحدود
اذ تلجأ القبائل الى الهروب داخل الدول المجاورة ومما يساعد على ذلك
ان تكون المناطق جبلية وعرة وصعبة المسالك لذا يصعب على رجال
الادارة ان يصلوا الى القبائل لمحاسبتهم اذ انهم يتعرضون للضرر - كما
تكلف هذه العملية اموالا كثيرة ومن الامثلة لذلك تلك القبائل التى تعيش
فى الجنوب فى كبوينا حيث تخرق القبائل حدود الحبشة وكينيا حاملة معها
ماشيتها كذلك قبائل شرق السودان من البجا والرشايدة التى كانت تهرب
الى ارتريا خلاصا من دفع الجزية •

ان عدم الاستقرار والتنقل من مكان الى اخر خلق في البدوى الاحساس بالحرية والانطلاق وحب الهجرة وكراهية الاستقرار في مكان واحد وتأثر بذلك الذين انتقلوا الى اماكن الزراعة والصناعة وتفتشت هذه الروح بين العمال وخصوصا من ينتمون الى قبائل مترحلة .
فوجد العامل كلما اكتسب قدرا من المال يفى بحاجته ترك العمل وذهب الى اهله ولا يعود للخدمة الا بعد ان يقضى على ما اكتسبه .
ولهذه العادات مساوئها في مجال الصناعة اذ لا يمكن ان ترفع انتاجية العامل الا اذا توفرت له الخبرة الفنية وهذه لا تتكتسب الا بالمران والمثابرة فعدم الاستمرار في العمل يعود بالضرر في تطور الصناعة كذلك نجد البدوى يحتقر الزراعة ويكره الصناعة لان ظروفها تتعارض مع مطالبه في الحرية والنزوح اذ لا يمكن ان تنشأ الصناعة مالم يوجد الاستقرار فهذه العقلية اليونانية التي كانت تكره الصناعة وتعتبر من اعمال الخدم لا تزال تنفشي في البلدان المتخلفة وخصوصا المجتمعات القبلية .

الحدود

ادى عدم استقرار القبائل الى ازدياد الهجرة الى السودان . فنجد مثلا ان القبائل التي تعيش على حدودا السودان تنتقل بين السودان والدول المتاخمة وذلك لان معظم هذه القبائل منقسمة بين السودان والدول الاخرى مثل قبائل البنى عامر التي يعيش معظمها داخل ارتريا .
فطبيعة الارض وسبل كسب العيش ساعد على هذا التنقل وبالتالي ضاعف من ازدياد الهجرة للسودان ويجد المسئولون صعوبة شديدة في ايقاف هذه الهجرة ويرجع السبب في ذلك لان أفراد القبائل لا يدركون المعنى السياسى او الجغرافى للحدود الدولية . ثم ان ترابط الاسرة اقوى من ان تحدها خطوط وهمية - فهذا الوضع ربما يجلب معه كثيرا من مضار الهجرة وبالذات في حالة نقل الوباء والامراض المعدية للسودان .
كذلك يسبب مشاكل الحدود بين الدول واخيرا من اهم مضار عدم الاستقرار انه لا يساعد على انصهار الكيان القومى .

(٩) اسس العدالة في المجتمع القبلى

(١)

التعريف على المجتمع

المجتمع عبارة عن مجموعة من الناس تربط افرادها بعضهم ببعض صفات مشتركة ويعيشون معا يتبادلون المنافع ويعملون سويا مدة طويلة من الزمن على ما يواجههم من مشكلات الحياة وتجمعهم في ذلك هيئة منظمة تودى بهم الى وحدة اجتماعية تحدد العلاقات بين افرادها وتهدف الى اغراض متباينة مشتركة *

وبناء على ذلك تكون خدمة المجتمع هي البحث عن اهداف تشمل المجتمع وتشمل هذا التعريف - هذا عن المجتمع العام اما عن المجتمع المحلى القبلى فانه يتميز بان افراده يعيشون في مكان معين محلى أو ينتقلون من مكان الى اخر حسب مستلزمات حياتهم وان افراد هذا المجتمع اكثر تعاونا في الاهداف من افراد المجتمع العام وهذه المعيشة في رابطة واحدة تجعلهم في استعداد اكثر للتعاون فهذه الاتصالات تدعو للوحدة والتكامل - كذلك نجد ان هذه الاتصالات النفسية تدعوهم الى انشاء مؤسسات كما تنظم العلاقات بينهم وكلما زاد هذا المجتمع المحلى كلما زادت حاجاته وتعقدت تلك النظم التى يتبعونها * فاذا المجتمع المحلى يمتاز بان هنالك جماعة تضع نظاما كى يسير عليه باقى الافراد ويتمتع هذا المجتمع بشخصيته وبان افراده يهدفون الى اهداف مشتركة - هذا باعتبار عدم وجود طبقات في مثل هذه المجتمعات البدائية *

ويجدر بنا عند دراسة المجتمعات بقصد معرفة خصائصها ان نقوم اولا :

(١) « ارجو الرجوع الى كتاب محمد كامل البطريق »

« الخدمة الاجتماعية . مهنة ذات علم وفن »

(١) بجمع المعلومات عن سكان المجتمع وحاجاته

(٢) تحليل موارد وخدمات المجتمع

(٣) الموازنة بين الخدمات والموارد

(٤) تحليل العوامل الاجتماعية التي تتفاعل داخل المجتمع

وعندما نريد ان نكشف عن ظاهرة اجتماعية في مجتمع ما بقصد استنباط قانون اجتماعي سهل تعميته على افراد المجتمع فلا بد من الاتصال المباشر بالافراد والمجاعات مع ملاحظة اختيار وسائل الاتصال وكيفية المناقشة واثارة الاهتمام والوصول الى المشاركة

ومن خصائص كل مجتمع انه كائن حي يتطور ولا يوجد مجتمع جامد مهما بدأ لنا وان كل تطور لابد ان يصحبه تغيير في العلاقات الاجتماعية وتقطع بهذه الحقيقة كافة الاحصاءات حتى في المجتمعات التي تتميز بطابع الاستقرار مثل المجتمعات القبلية وقد حاول علماء الاجتماع ان يبحثوا في تطور العلاقات وانتهوا الى ان المجتمع بسبب تعدد وظائف الجماعات التي فيه اصبح معقدا غاية التعقيد حتى انه من الصعب على الانسان العادي ان يجد وسيلة مناسبة لتحقيق التجانس بين هذه الجماعات المتباينة •

وليس ادل على ذلك من التنافر الموجود داخل القبيلة بل الاسرة ناهيك من الخلافات الناشبة بين القبائل المتخلفة ، ونتيجة لتطور المجتمع برزت النظريات العلمية مثل (نظرية النسبية) وانتقلت هذه من الطور التجريدي الى الناحية العلمية التطبيقية وعلى الرغم ما فيها من شوائب فقد اتخذها بعض علماء الاجتماع اساسا لتحليلهم لمعرفة المجتمع •

واذا سلمنا معهم ان المقاييس الاجتماعية تختلف بدرجة نسبية الا ان هذا لا يتنافى مع وجود مقاييس عامة اتفقت عليها الامم مع اختلاف أوضاعها الداخلية فمثلا ان هنالك اتفاق عام على الحقوق الانسانية التي تهدف الى تكافؤ الفرص وتتيح حرية التعبير والعقيدة وحق تقرير المصير وعلى هذا المقياس قد اتفقت الامم ايضا على وجوب اسس العدالة ومساواة الافراد امام القانون ومعنى ذلك ان اختلاف البيئات ودرجة تطورها وحظها من الرقى والتأخر لا ينهض عذرا للتقاضى عن اسس العدالة وحرمان الافراد من حقوقهم الاساسية كمواطنين فى الدولة .

صحيح لا بد للمشروع ان يضع فى الاعتبار عادات المجتمع والتقاليد المرعية عند وضع القوانين شريطة ان تتفق هذه العادات والتقاليد مع اسس العدالة ويجب ان ينبذ ما ينافى ذلك وعلى هذا الاساس وضعت قوانين المحاكم الاهلية ونظمت سلطة النظار والعمد ولكن تقابلنا هنا معضلة اخرى نجدها فى معظم الظواهر الاجتماعية وهى الفارق بين النظريات والواقع المحسوس . فهل فعلا تطبق قوانين المحاكم الاهلية على المجتمع القبلى على اساس العدالة كما نص بذلك المشرع ؟

الواقع ان الاجابة على هذا السؤال تتطلب قدرا من الصراحة يجب ان تتوفر لمن يكون غرضه تحقيق النفع وارساء العدالة فى مجتمع يفتقر الى مثل هذه العدالة .

اولا : تكوين النظام القبلى نفسه يجعل مهمة تحقيق العدالة صعبة وعسيرة . يقف على رأس هذا النظام شيخ القبيلة وهو الذى يمثل حجر الزاوية فى البناء القبلى وهو اب القبيلة وراعيها ويده السلطات القضائية والادارية ومن حوله ابناؤه وابناء عمومته واقاربه من البيت الواحد

تجمعهم صلة الدم واواصر الاسرة فتتوزع حسب ذلك السلطات الادارية والقضائية بين الاسرة الواحدة *

واذا علمنا ان الوضع القبلى يحتم وجود منازعات بين البيوتات المختلفة والاسر والاقارب داخل القبيلة لادرکنا ان طبيعة النظام القبلى تضع السلطات القضائية والادارية بين اناس اقل ما يوصفون به ان لهم اعداء تقليديين من البيوتات الاخرى وهذا ما يتنافى مع صفة الجيدة التى يجب ان يتصف بها القاضى العادل النزيه *

ثانيا : ان لشيخ القبيلة عداء تقليديا مع القبائل الاخرى سببها المنازعات حول المرعى والماء والارض وهذا ما يجعله فى موقف يستطيع ان يستغل فيه السلطات الممنوحة له الى حد بعيد لينال من خصومه *

حقيقة ان المشرع قد وضع بعض الضمانات القانونية فى يد المسئولين فى الادارة والقضاء لتفادى مثل هذه المفارقات مثل سلطة الاستئناف التى غالبا ما تكون فى يد مفتش المركز أو القاضى المقيم ولكن هل تحقق هذه الضمانات فعلا العدل المنشود ؟

ان هنالك بعض العادات القبلية الضارة التى تتعارض مع اسس العدالة والتى تقف حائلا دون تنفيذ هذه الضمانات القانونية فمن تجاربى الذاتية مع افراد القبائل المختلفة لاحظ ان الفرد لا يرغب فى ان يتقدم باستئناف ضد حكم رئيس المحكمة لانه يرى فى ذلك ما يعيبه بين قومه ولذا يؤثر الصمت والسلامة رغم الغبن الذى يشعر به مخافة ان يتعرض لمجافاة اهله بخروجه عن القواعد والتقاليد المرعية - او لانه يعتقد انه ربما يجلب على نفسه غضب شيخه اذا ما استأنف ضد حكمه *

لهذه الاسباب نجد ان الذين يتقدمون بالاستئناف لا يزيد عددهم عن الواحد فى العشرة وهذا ما يقلل من فرص العدالة بين الافراد المحكومين *

بهذا اردت ان اتعرض الى ظاهرة واحدة داخل المجتمع القبلى
تؤثر على سير العدالة وارى ان مثل هذه المواضيع الحساسة لا يمكن
ان تعالج عن طريق الاثارة والنيل من الاشخاص لكنها من المواضيع التى
تتطلب تفكيراً هادئاً متزنأ يدرك سلفاً ان الظواهر الاجتماعية مهما بدأت
متناقضة يرجع اساسها الى عوامل اقتصادية واجتماعية لا بد من معالجتها
أولاً قبل الخوض فى مسائل فرعية *

والعدالة كاي ظاهرة اجتماعية اخرى مرتبطة اساساً بالوضع
الاقتصادى والاجتماعى والتكوين النفسى وعوامل الوراثة لدى الافراد
والجماعات داخل القبيلة فلا بد من ان نضع فى اعتبارنا الكيان القبلى
فى جملته قبل الحكم على الظواهر الفردية وبذا فقط نستطيع ان نصل
الى الحلول المطلوبة *

انتهى

